« غزة ـ أريحا »

(الاتفاق والسلام رؤى للمستقبل)

السفير سعيد كمال – السفير ديفيد سلطان – لطفي الخولى
د. إيمانويل ماركس – د. على الدين هلال – لواء. أحمد عبد الحليم

obeikandl.com

obeikandl.com

لِمَ .. لا ؟!

السؤال يبدو بسيطاً، ولكنه احتاج إلى جدل داخلى طويل .. محتدم .. وصاخب !

* فقد كنت أعرف أن هذه الندوة - بموضوعها وبالأطراف المشاركة فيها - سوف تضعنى - حتماً - أمام مواجهة فكرية - ذاتية، بين عقيدة سياسية (تمنعنى)، وبين عقيدة مهنية (تدفعنى)!

* وقد كنت أعرف أن هذه الندوة - بموضوعها وبالأطراف المشاركة فيها - سوف تطرح أمامى - قطعاً - احتمال الدخول فى جدليات سياسية فارغة كثيرة، تجعل من التبرير أو التفسير مهمة أولى، بينما مهمتى الأولى والأخيرة كانت مهنية واضحة بما لا يحتاج إلى تبرير، وبما لا يحتاج إلى تفسير.

* وقد كنت أعرف أن هذه الندوة - بموضوعها وبالأطراف المشاركة فيها - سوف تعرضنى - يقيناً - للكثير من المخاشنات والسخافات، من جانب بعض أنصاف المتعلمين فى صحف الحكومة، أو بعض الأقلام اللقيطة فى صحف لقيطة.

وهؤلاء - جميعاً - لا يجيدون سوى فن الإلقاء بأجسادهم تحت عجلات أى سيارة - تتحرك فى شارع الصحافة مدركة طريقها بوضوح - كمدخل للابتزاز المهنى والسياسى، مدعين أن إصابتهم أفضت إلى عجز، بينما هى وليدة عجز!!

وهؤلاء - جميعاً - لا يجيدون - كذلك - سوى فن تسول التمويل عبر أى جيب، ومن أجل أى هدف، عن طريق استجداء مشاعر الجمهور والممولين بكلمات مؤثرة يعرفون - مقدماً - وقعها على النفوس، سواء كانت أدعية يرفعونها، أو كانت لعنات يستمطرونها!

* وقد كنت أعرف أن هذه الندوة - بموضوعها وبالأطراف المشاركة فيها - سوف تواجهنى - أكيداً - بآراء أخرى تتحفظ، ولكن من أرضيات فكرية محترمة وواضحة، ومن مواقف مبدئية راسخة وجلية قابلة للنقاش، وقابلة للحوار.

. . . . . .

إلا أننى دخلت - مع كل هذه التحسبات والتحرزات - فى الجدل الداخلى - الذى أشرت إليه - والذى كان صاخباً ومحتدماً، قبل أن أوقع بطاقة واحدة من بطاقات الدعوة لهذه الندوة، ووصلت - مع كل هذه التحسبات والتحرزات - إلى اقتناع كامل.. كامل بضرورة عقدها!

هذه الضرورة التى ترجمت نفسها فى سؤال بسيط وجهته إلى نفسى: لِمَ .. لا ؟!

وهذه هى الحيثيات:

(١) نحن نعمل فى مهنة، إذا فهمها جيداً، كل من يتحدثون عنها كثيراً، دون أن يعملوا فيها كثيراً، سيعرفون أنها تعنى - إلى جوار المكاتب المكيفة، والسيارات السوداء والالتماع تحت الضوء بالشهرة والنجومية - أن نكون خُداماً لسيد واحد اسمه: القارئ.

وكونك خادماً لدى القارئ، فإن ذلك يعنى أن تكون جاهزاً لتلبية الاحتياج الداخلى الكبير - عند هذا القارئ - فى (المعرفة).

تلك المعرفة التى أصبح احتكارها، علْماً له منظروه، وفنيوه، الذين يستبيحون تداولها - أياً كانت المسالك التى سيسلكونها - داخل الغرف

والقاعات المغلقة، ويُحَرِّمون هذه المعرفة على مستحقيها من البسطاء الذين تمر بهم - وأمامهم - أحداث جسام، من دون أن يُمنحوا حقهم الطبيعى فى فهمها والتعامل معها، بتكوين مواقف تقبل أو ترفض، إلا عن طريق الوكلاء التجاريين الذين احترفوا الحديث باسم البسطاء، كما احترفوا تسول التمويل باسمهم أيضاً.

هى تلك المعرفة التى لا أفهمها - أنا أو الكثيرون من أساتذتى وتلامذتى المخلصين لمهنة الصحافة - إلا بوصفها خبزاً يومياً يتداوله الناس على قارعة الطريق، وتنكسر - فى سبيلها - أطواق الاحتكار سواء كان نخبوياً أو غير نخبوى.

. . . . . .

(٢) ثم إننى واحد ممن يحاولون مدّ البصر إلى المستقبل، ويعلمون أن هذه الأمة التى ننتمى إليها أكبر - بكثير - من أن تعيش فى أسر مخاوف وأوهام وهواجس وترهات، وأنها قادرة - إذا أطلقت كفاياتها فى كل المجالات - أن تحتل مكانها ومكانتها فى هذا المستقبل، وأن دخول هذه الأمة فى صراع حضارى، هو أمر لا يجب أن تخشاه، لأنها تملك من المقومات ما يجعلها مطمئنة - باستمرار - إلى أنها ستثبت ذاتها فى هذا الصراع، وأن انسحابها وراء أسوار الخوف، واستجابتها لمحاولات التخويف، وربطها دائماً بالماضى، أى ماضٍ وكل ماضٍ، هو بداية طريقها إلى التخلف والاندثار.

. . . . . .

ومن هاتين النقطتين كان يقينى بأن عقيدتى السياسية التى (تمنعنى) هى حقيقة نسبية قابلة للتطور والتعديل، وهى لا تعرف الجمود أو الدوجماطيقية، وتعى المصالح الوطنية والقومية، فى سياق واقعى وعملى، لا يعرف الغياب فى دخان حشيش الشعارات السياسية، ولا يعرف الالتصاق بالأضرحة والقبور التماساً للبركة وانتظاراً لظهور معجزات جاء ذكرها فى الأساطير.

ومن هاتين النقطتين كان يقينى - أيضاً - بأن عقيدتى المهنية التى (تدفعنى) هى حقيقة مطلقة، لا تبدل التزامها تجاه القارئ، ولا تستبدل هدفها فى نشر

المعرفة وكسر احتكارها.

. . . . . .

هذه كانت مقدمة - لابد منها - قبل أن نعرج إلى ندوة («غزة - أريحا» الاتفاق والسلام رؤى للمستقبل) والتى تشرفت - فيها - بأن مارست دورى كخادم لقارئ أسعى للإجابة على أسئلته، وألبى احتياجه الداخلى للمعرفة.

عقدت الندوة فى السادسة من مساء ١٨/ ١٠/ ١٩٩٣، وشارك فيها السفير سعيد كمال سفير دولة فلسطين فى القاهرة، والسفير ديفيد سلطان سفير إسرائيل فى القاهرة، والأستاذ لطفى الخولى الكاتب والمفكر السياسى المعروف، والدكتور علىٍّ الدين هلال مدير مركز البحوث السياسية فى جامعة القاهرة، والدكتور إيمانويل ماركس مدير المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة، واللواء أحمد عبد الحليم الخبير العسكرى والاستراتيجى فى المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، والأستاذ يعقوب سيتى الملحق الإعلامى للسفارة الإسرائيلية (كمراقب).

. . . . . .

وراح كل طرف من الأطراف يطرح حدود رأيه ورؤيته فى موضوع الندوة، بأسلوب حذر - فى بعض العناصر - وبأسلوب مفتوح فى البعض الآخر، وكانت البداية من خلال طرحى السفيرين الذى بدأه السفير ديفيد سلطان بقوله: إن الاتفاق يترك كل الأبواب مفتوحة لمفاوضات الوضع النهائى، وإن المطلوب - قبل كل شىء - إظهار - بجدية - أفكار ومطالب الطرف الآخر، وإن بناء العلاقات الخارجية هو فى يد إسرائيل - حسب الاتفاق - ولا مجال لاجتهاد فيه، وإن الحل السياسى لا يكفى، ولابد أن يشعر كل شعب بأن وضعه تحسن فى ظل السلام، وأن السوق الشرق أوسطية ستتحقق تدريجياً، ولنبدأ بتحسين الأوضاع، وإن الشرق الأوسط الجديد سيضم الدول الراغبة فى التعاون.

ورد **السفير سعيد كمال** بقوله: نأمل فى حل أى خلاف مع إسرائيل بروح بناءة دون توفيق أو تحكيم، ولا يستطيع أحد إنكار حق أى شعب فى تقرير

مصيره، وإن على إسرائيل المبادرة بإجراءات بناء الثقة لأنها سلطة احتلال، وإن المطلوب من إسرائيل أفعال طيبة لا فقط نوايا حسنة، وإن الاتفاق يسهل الوصول إلى حل شامل، وأرفض القول بأننا خرجنا على التنسيق العربى، وإن مصر هى الأساس فى المنطقة، وإن الفلسطينيين سعدوا بكلمة بيريز فى افتتاح أعمال لجنة الارتباط.

. . . . . .

أما **الأستاذ لطفى الخولى** فقد ألقى بعدة مقولات حاكمة على المستويين الفكرى والفلسفى، والسياسى والعملى، فقال:

* وصلنا إلى انكسار مشروعى القومية العربية والقومية الصهيونية.
* لم تستطع إسرائيل فرض حلها الخاص رغم انتصارها فى ١٩٦٧.
* سيصبح من مصلحة إسرائيل قيام دولة فلسطينية.
* يجب عدم الخلط بين العروبة والشرق أوسطية.
* السوق الشرق أوسطية تعبير عن اتجاه اقتصادى عالمى نحو الأسواق الكبيرة.
* هناك إسرائيل جديدة تحت التشكيل.
* الأمن المتبادل والتعاون الاقتصادى من مصلحة الجميع.
* إسرائيل لديها مشروع شرق أوسطى يرتبط بطابعها الجديد.
* لا أساس للحديث عن مؤامرة على الهوية العربية.

. . . . . .

كما طرح **الدكتور على الدين هلال** منظومة شديدة الإحكام من الآراء والرؤى فى موضوعات الندوة تمثلت فيما يلى:

* إن حجج المعارضة الفلسطينية للاتفاق أقل مما كان متوقعاً.
* لا يستطيع أى طرف فلسطينى إيقاف تنفيذ الاتفاق.
* أصبحنا - الآن - إزاء دولة فلسطينية فى طور التكوين.
* لا يوجد مشروع إقليمى محدد - حتى الآن - يمكن مناقشته.

* الاتفاق يتحدث عن تنمية إقليمية لا عن سوق شرق أوسطية.
* التعاون الإقليمى مطروح على مائدة التفكير لا مائدة صنع القرار.
* ما هو موقع إيران والعراق من أى مشروع إقليمى جديد؟
* لابد من مشاركة كل القوى التى لها دور فى الاستقرار.

. . . . . .

وجاء دور **الدكتور إيمانويل ماركس** ليطرح عدة عناصر يلزم - أمامها - أن نقرر أنها لا تعبر عن الرأى الرسمى الإسرائيلى، بمقدار ما تعبر عن آراء مفكر هو جزء من اتجاه له اعتباره فى إسرائيل، وقد قال إيمانويل ماركس:

إن منظمة التحرير تسعى لأخذ زمام الموقف بالضفة وغزة عبر التكيف مع إسرائيل، وإن التنافس بين الداخل والخارج الفلسطينى لن يتحول إلى مواجهة، وإن حماس مفيدة لمنظمة التحرير مثلما ليكود مفيد لحكومة رابين، وإنه لا يمكن الفصل بين الاقتصادين الإسرائيلى والفلسطينى بقرار سياسى، وإن عرب إسرائيل أصبحوا عنصر توازن بين العمل وليكود، وأنه ينصح الفلسطينيين بالتركيز على بناء الثقة أكثر من إثارة قضايا حرجة.

. . . . . .

أما **اللواء أحمد عبد الحليم** فقال: إن الاتفاق جزء من الحل الشامل للقضية الفلسطينية - فقط - وليس الصراع العربى - الإسرائيلى، وإن إعادة تمركز القوات الإسرائيلية بالضفة لا يؤثر على خططها العملياتية، وإنه يخشى الوصول لحل جزئى - فقط - يحمل فى طياته استمرار التوتر، وإن الاتفاق قد يكون نهاية لمرحلة أو بداية لمرحلة، وإن إسرائيل تريد تفوقاً أمنياً وليس توازنا مع العرب، وإن استمرار المنهج الأمنى الإسرائيلى يقود إلى مواصلة التوتر فى المنطقة.

وراحت الندوة تبحث وتنقب، وتقدم صورة واضحة للقارئ عما يدور فى الغرف المغلقة، وتكسر احتكار المعرفة، طارحة ما تعرفه النخبة، خبزاً يومياً للناس على قارعة الطريق !!

وفيما يلى نص الندوة :

د. عمرو عبد السميع: أولاً اسمحوا لى أن أقدم موضوع الندوة فى عجالة شديدة جداً، فقد دخلت عملية السلام مرحلة جديدة عنوانها: «التقدم للمرة الأولى جدياً نحو حل للقضية الفلسطينية»، ولأن هذه القضية هى جوهر الصراع العربى - الإسرائيلى، فقد أصبحنا أمام فرصة لتسوية تاريخية نرجو أن لا تتأخر، أيضاً يثير الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى عدة أسئلة تتعلق بالمستقبل سواء منها ما يتعلق بهذا الاتفاق فى بنيته وفى أبعاده المختلفة، أو ما يتعلق بالترتيبات الإقليمية المحتملة وشكل المنطقة بعد الاتفاق والعلاقات بين دولها، وهذه الندوة تتيح فرصة فريدة للتعرف على رؤى مختلفة لعملية السلام، وحددنا لها محورين:

المحور الأول: الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى نفسه.

المحور الثانى: الترتيبات الإقليمية المحتملة.

فأما عن المحور الأول، فإن الاتفاق الموقع فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ينطوى - فى نظر الكثيرين - على العديد من جوانب الغموض، سواء ما يتعلق بالقضايا المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائى أو فيما يتعلق بالنقاط الخاصة بالمرحلة الانتقالية ذاتها.

نبدأ بتوجيه السؤال للسفير ديفيد سلطان عما إذا كان هذا الاتفاق أو إعلان المبادئ هو تمهيد لظهور دولة فلسطينية؟

السفير ديفيد سلطان: الاتفاق الذى تم بين الطرف الفلسطينى (المنظمة) وإسرائيل هو اتفاق على ما سيحدث فى الفترة المؤقتة والاتفاق - أيضاً - يترك كل الأبواب مفتوحة، وهو ينص على أنها ستبدأ فى موعد لا يتأخر عن بداية السنة الثالثة لتطبيق المرحلة المؤقتة، محادثات بشأن الحل الثابت، وتعهدنا ضمن هذه المحادثات ليس فقط بإبقاء الأبواب مفتوحة، ولكن - أيضاً - بترك موضوعات لبحثها ضمن هذه المحادثات، كموضوع القدس، وموضوع

المستوطنات، فإذن هناك محادثات للحل الدائم، وللطرف الفلسطينى أن يأتى بآرائه وأفكاره ومطالبه، والطرف الإسرائيلى سيضع موقفه، وإن شاء الله سيتم اتفاق.

د. عمرو عبد السميع: هذا عن شرح الاتفاق ولكن ماذا عن رؤيتكم أو تصوركم للموضوع الذى سألت عنه؟

السفير ديفيد سلطان: الاتفاق الذى تم يخلق وضعاً جديداً وعندما يكون هناك وضع جديد فلا بد أن يحدد كل طرف من جديد موقفه بالنسبة لهذا الوضع، يعنى أكثر من هذا فى المرحلة الحالية لا أستطيع أن أقول.

د. عمرو عبد السميع: لكن على الأقل يمكن تقديم التصور النظرى البحت؟

السفير ديفيد سلطان: بشأن الرؤية النظرية يمكن أن تسأل شخصية لا تمثل الحكومة الإسرائيلية.

د. عمرو عبد السميع: هل يوحى هذا الاتفاق أو إعلان المبادئ بإمكانية ظهور دولة فلسطينية؟

السفير ديفيد سلطان: الاتفاق بيننا لا يُغلق أبواباً.

د. عمرو عبد السميع: السفير سعيد كمال.. أشار الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى إلى أن أى خلاف فى تفسير أو تنفيذ بنوده سيحال إلى لجنة الارتباط المشتركة، فإذا استمر الخلاف سوف يتم اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم.. ولكن لم يتحدد بصورة قاطعة شكل التوفيق أو التحكيم.. فكيف تقوّمون هذه المسألة؟

السفير سعيد كمال: أنا لست قانونياً ولا أعرف فى القانون الدولى بالمعنى الصحيح، وربما غيرى يستطيع الإجابة أفضل، لكن التوفيق معروف، يعنى توافق آراء على أساس نوع من الوصول إلى تفاهم، أما التحكيم فهو إخضاع قضية خلافية جوهرية - فى هذه الحالة - لقواعد التحكيم الدولى، لكن نأمل

ألا نلجأ إلى التوفيق أو التحكيم، حتى نحل قضايانا بروح بناءة وإيجابية وهذا ما لمسته من أول اجتماع للجنة الارتباط.

د. **عمرو عبد السميع**: هذا الكلام - أيضاً - يدفعنى إلى أن أعيد طرح السؤال - الذى بدأت به مع ديفيد سلطان - عليك، هل ترون أن اتفاق إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمهد لظهور دولة فلسطينية؟

السفير سعيد كمال: هذا يعتمد علينا فحق تقرير المصير هو حق لا يستطيع أحد أن ينكره على شعب، طالما اعترف أنه شعب، لكن المسألة مسألة تدرج، وما سيناله شعبنا فى بناء كيانه الذاتى سوف يقود ألى الاستقلال، أما بالنسبة لدولة مستقلة، فلا ننسى أننا نحن والأردن خليط - تقريباً - متجانس، ومنذ ١٩٤٨ أصبح الشعب الفلسطينى الجزء الكبير من السكان فى الأردن الذى يوجد سواء فى الضفة الغربية أو الشرقية، وأصبح هذا التجانس يخلق نوعاً من المصالح اليومية المشتركة مما يؤدى إلى إقامة اتحاد كونفيدرالى أو كونفيدرالية أردنية - فلسطينية، يتعايش فيها الشعبان ضمن القرار الذى صدر عن المجلس الوطنى، وبالخيار الحر.

د. **عمرو عبد السميع**: أريد أن أسأل الأستاذ لطفى الخولى سؤالاً فكرياً يتعلق بالموضوع: هل ترى أن فكر مرحلة السلام يمكن أن يتوافق أو يتعايش مع فكر القومية العربية؟ وهل ترى أن فكر مرحلة السلام يمكن أن يتعايش أو يتوافق مع الفكرة الصهيونية؟

لطفى الخولى: أنا أعتقد أنه خلال الصراع العربى - الإسرائيلى ومراحله المختلفة، وفى أجوائه الإقليمية والدولية، وصل بنا الحال إلى ما نسميه انكسار فى مشروع القومية الصهيونية، كما بدأ كذلك انكسار فى مشروع القومية العربية. فقد كان كل منهما يحاول أن ينفى الآخر نفياً مطلقاً وبالتالى كان هناك «التجييش» العقائدى والسياسى والعسكرى، لدى كل من الطرفين، على أساس أنه يستطيع أن يلحق بالطرف الآخر هزيمة عسكرية ساحقة ماحقة،

يمكن بعدها للطرف الذى يحقق هذه الهزيمة أن يفرض حله السياسى على الطرف الآخر، وهو الأمر الذى يعنى نهاية هذا الآخر.

وأنا أعتقد - دون الدخول فى تفاصيل وتتبع المراحل - أنه بالنسبة للانكسار فى المشرع القومى العربى يمكن أن تأخذ محطة هزيمة ١٩٦٧ - التى لم تكن متوقعة فى الجانب العربى - وأيضاً ما تبع ذلك من تحول فى الفكر السياسى العربى، خصوصاً عند قيادته ذات الوزن العربى مثل عبد الناصر، وهو تحول إلى فكرة المفاوضات مع العدو الإسرائيلى حيث كان هذا العدو - بالنسبة للعرب - لا مجال لأية مفاوضات معه، وأيضاً نأخذ القرار الفلسطينى الصادر عن المجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٩٧٤، بعد أن كان أبو عمار وكل «فتح» - وهى الأساس والعمود الفقرى بجانب التنظيمات الأخرى - يروى أن الحل للصراع العربى - الإسرائيلى، وبالذات الإسرائيلى - الفلسطينى، لن يأتى إلا من خلال «فوهة البندقية».

ويذكر سعيد كمال أننى تناقشت - كثيراً - مع الأخ أو الرئيس ياسر عرفات فى هذا الموضوع فى وقتها، وللمرة الأولى يتخذ قراراً بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فوق أية أرض تتحرر أو تنسحب منها إسرائيل، ثم بعد ذلك جاء الحديث عن الدولة، لكن - حتى هذه المرحلة أيضاً - كان الفلسطينيون يتكلمون عن الجانب الفلسطينى ويتجنبون الحديث عن الجانب الآخر، أى إسرائيل، إلى أن حدث أيضاً التطور فى اتجاه الدولة الفلسطينية بعد الانتفاضة لأن الانتفاضة هى التى قررت دولة فلسطينية بجانب الدولة الإسرائيلية.

فإذن من الممكن أن نقول إن هذه هى مظاهر الانكسار، وبالطبع فى هذا الإطار هناك حدث مهم وهو أن مصر عقدت معاهدة سلام مع إسرائيل على الرغم من معارضة العرب، فإذن حصل الانكسار فى الهدف وبنية المشروع القومى العربى أو القومية العربية، وفى الجانب الإسرائيلى أنا أعتقد أن الانكسار حدث - أيضاً - بعد حرب ١٩٦٧ على الرغم من انتصار إسرائيل

الكبير، لأنها مع هذا الانتصار - الذى تصورت أنه يمثل هزيمة ماحقة للعرب - لم تستطع ان تفرض حلها الخاص على المنطقة، وأنا - هنا - لا أقصد إسرائيل كلها، وإنما القوة الحاكمة، لأنه - فى الحقيقة - نحن تعامينا - إما عمداً أو جهلاً - عن قوى ديمقراطية سلامية فى إسرائيل كانت - باستمرار - مع حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره بغض النظر عن إحجامها.

إذن فإسرائيل عندما كان فى يدها هذا النصر الكبير لم تستطع أن تفرض حلها على البلاد العربية متجاوزة الشعب الفلسطينى، الذى كانت تطمح لأن يُمتص أو أن ما يبقى منه يُمتص داخل كيان الدولة الإسرائيلية الكبير فى هذا الإطار، وأيضاً الانكسار حدث عندما جاءت حرب ١٩٧٣، وعرف الإسرائيليون أن الاستمرار فى محاولة حل الصراع العربى - الإسرائيلى من فوهة البندقية - أيضاً - لن يجدى لأن الطرف الآخر - بعلاقة الجدلية بالحتم - سيكون رد فعله أن يكتسب مزيداً من المهارات العسكرية والاقتصادية بحيث يواجه إسرائيل، وبالتالى فعلى الرغم من صعود الموقف السياسى لـ«ليكود» وبيجين، والحديث عن جوديا وسماريا، جاءت الصدمة بإخفاق عملية غزو، ضرب منظمة التحرير فى لبنان عام ١٩٨٢، والفشل السياسى الذريع ليس فقط إسرائيلياً، بل وإقليمياً ودولياً واستطاعت الثورة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية - بعدما نُفيت تماماً من جوار إسرائيل فى البلاد العربية وأصبحت تطارد - استطاعت أن تفتح ميدان الجبهة الداخلية داخل إسرائيل وفى الأراضى المحتلة.

ومن هنا نشطت القوى الفلسطينية التى أدت إلى الانتفاضة كنهوض، ونشطت - أيضاً - القوى السياسية السلامية الإسرائيلية التى بدأت محاورات واتفاقات وصلت - حتى - إلى عناصر من الليكود مثل «موشى عميرات» وهو عضو الحيروت الذى طرده إسحق شامير، بالإضافة إلى مجلس السلام الذى ضم كثيرين من الضباط أو الجنرالات، وإدراك أن قضية الأمن لم تعد مرتبطة بالمساحة الجغرافية، وبالتالى الفكرة الأساسية والجوهرية للمشروع الصهيونى -

التى وُلد بها على أرض إسرائيل - هى فكرة وهمية وأنها لا يمكن أن تتحقق فى هذا الإطار.

طبعاً دخلت الانتفاضة فى الوقت نفسه، وفى تقديرى أن الانتفاضة عملت نسيجاً سياسياً جديداً بين الفلسطينيين والإسرائيليين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية - بغض النظر عن التفجرات - حيث أحسوا بأنه لا بد من أن يكون هناك حل وسط، ومن هنا أنا أعتقد بحدوث هذا الانكسار المزدوج لظاهرتين قوميتين ظهرتا فى وقت واحد تقريباً، فى أواخر القرن التاسع عشر وبغض النظر عن العوامل الخارجية التى حاولت أن تستفيد من كل منهما سواء أميركا أو الاتحاد السوفييتى.

كما أعتقد أن هذا الانكسار المزدوج هو الذى فتح المجال - ضمن عوامل أخرى - لإمكانات حل وسط، وفى تقديرى أن الحل الوسط ليس فقط - وهذا رجوع إلى سؤالك - هو ما يسمى الآن بالحكم الذاتى، وإنما هذا الحل الوسط - فى تقديرى، ومن خلال قراءة الاتفاق والحركة - سيؤدى إلى الدولة الفلسطينية، وسيصبح من مصلحة إسرائيل قيام هذه الدولة الفلسطينية فى إطار المنظومة الجديدة التى يتكلم كل منا عنها من زاوية مختلفة، ولنقرأ مثلاً ديباجة الاتفاق:

«إن حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية- ممثلاً- للشعب الفلسطينى يتفقان» أنظر إلى الندية، بمعنى أن الوقت حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

هذا اتفاق بين دولتين وليس بين دولة ومنظمة، وإنما دولة تحت التنفيذ، وأنا أعتقد أن الفلسطينيين والإسرائيليين الذين عقدوا هذا الاتفاق تواصوا بحكمة، وألا يحرقوا المراحل. وكما قال السيد السفير ديفيد سلطان، فكل الإحتمالات مفتوحة من خلال التجربة التى سيدخلها كل منهما على الآخر فى التعايش والحياة معاً للمرة الأولى منذ بدء الصراع.

د. عمرو عبد السميع: فى كل من الجانبين توجد معارضة للاتفاق، أولاً - فى صياغة عامة - أحب أسمع من حضرتك ما إذا كنت تتصور أن لهذه المعارضة تأثير على مستقبل عملية السلام أم لا؟ ثم بالتفصيل أكثر، هذه الجماعات الفلسطينية المعارضة فى حالة ما إذا قبلت أن تدخل إلى انتخابات المجلس هل تتوقع لها تمثيلاً كبيراً؟ وما هو تأثير هذا التمثيل على مستقبل عملية السلام وبالذات عملية بناء الثقة؟ من جهة أخرى إذا ما وصل الليكود إلى الحكم عام ١٩٩٦ أو عبر انتخابات مبكرة ما تصورك لتأثير ذلك على عملية السلام أيضاً؟

د. على الدين هلال: بحكم أهمية الاتفاق - اتفاق إعلان المبادئ - الذى تم، وبحكم النقلة الموضوعية والجذرية التى يدخلها لنسيج الحياة السياسية - ليست فقط الفلسطينية - وإنما العربية ككل، فمن الطبيعى أن تكون هناك معارضة، يعنى وجود المعارضة هو أمر طبيعى يتسق مع خطورة الموضوع محل البحث، ناهيك - أيضاً - عن مفاجأة توقيته. فهو لم يأت نتيجة المفاوضات الثنائية التى كانت تتم والتى كانت تلقى عليها الأضواء، وإنما جاء - بشكل مثير ودراماتيكى - فى غضون أسبوع أو عشرة أيام بحيث فوجئ العالم بواقعة جديدة، ومن اللطيف أننا إذا أخذنا حجج ولغة المعارضين على الجانبين قد تكون متماثلة يعنى المعارضة الليكودية أو اليمينية فى إسرائيل، والمعارضة الفلسطينية أو العربية لما أقدمت عليه منظمة التحرير تثير ما يلى:

التنازل عن الحقوق التاريخية والتفريط فى الحقوق القومية، وأنه كان يمكن الحصول على ما هو أكثر من ذلك، أى نفس الاتهامات التى يوجهها الليكود لحكومة إسرائيل هى - فى مضمونها وفى كلماتها - الاتهامات الموجهة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فمن وجهة نظر الليكود أن حكومة حزب العمل فرطت فى أرض إسرائيل التاريخية، وأن إسرائيل لم تكن مضطرة لعقد مثل هذا الاتفاق، أى أنها بحكم توازن القوى فى المنطقة وبحكم قدرتها العسكرية على فرض الوضع القائم لم تكن مضطرة إلى ما تعتبره المعارضة اليمينية

تنازلات لا مبرر لها، فإذا كانت إسرائيل احتلت هذه الأرض ٢٦ أو ٢٧ سنة فإنها تستطيع أن تحتلها - حتى بخسائر أكبر نسبياً - لسنوات مقبلة.

المعارضة الفلسطينية - أيضاً - تطرح أفكاراً مماثلة، فترى أن الاتفاق لا يرتقى إلى مستوى الحل التاريخى للقضية الفلسطينية، وأنه أقل مما كنا نتحدث عنه باعتباره الحل العربى ومقررات مؤتمرات القمة وغير هذا من الأمور، وأن منظمة التحرير قبلت بقدر كبير من التدرج وبقدر كبير من تأجيل الموضوعات، وأن القضايا الخلافية مؤجلة على الرغم من أنها من الأساسيات، فنجد - إذن - فى واقع الأمر أن المعارضة على الجانبين تعبر عن منهج واحد فى التفكير ولغة واحدة.

لطفى الخولى: حتى استخدام كلمة الخيانة، فيوصم عرفات بالخائن، ويوصم رابين بالخائن فى الوقت نفسه.

د. على الدين هلال: إذن كان من الطبيعى أن يحدث هذا، بحكم خطورة وجدية ما حدث، والسؤال: هل تؤثر هذه المعارضة على تطبيق الاتفاق؟ وهل يمكن أن يكون من شأنها تعطيل الاتفاق أو وقفه أم لا؟ هنا لا بد من التمييز بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى.

من ناحية فلسطين، واضح أن حجم المعارضة أقل مما كان متصوراً من قبل، يعنى لم نر مظاهرات عنيفة، ولم نر أحداثاً تبين أن غالبية هذا الشارع ضد الاتفاق. توجد معارضة، وإنما من الواضح أن منظمة التحرير استطاعت أن تقنع، وأن تحرك معها قطاعاً أساسياً أو قطاعاً كبيراً من الشارع الفلسطينى، أهم معارضة هى «حماس» وهنا موقف «حماس» جديد، لأنها عارضت لكنها لم تُخرب، يعنى رفضها أو تحفظها على الاتفاق نابع من مخاوف معينة، إنما - حتى الآن - لا يبدو أنها تسعى لتخريبه، وهذا يظهر من أول يوم، أى يوم توقيع الاتفاق فكان هناك تخوف من حدوث حرب أهلية فلسطينية، بمعنى أن البيت الفلسطينى ينهدم على أصحابه كلهم، لكن من أول يوم، سنجد نوعاً من

تقسيم العمل، إن من يعارض له الحق أن يعارض، وسنخصص عدداً من الساعات تكون الشوارع فيها خالية ومن يريد أن يقول خيانة يقول، وبعد ذلك عدداً آخر من الساعات من النهار لمن يريد أن يؤيد، وهذا يُظهر لى أن حماس على الرغم من معارضتها لنظرية الاتفاق وإعلان موقف معين، إلا أنها أدركت أنه ليس لها مصلحة فى العمل ضده، لماذا؟

لأن حماس حركة جماهيرية، وهى تدرك أن هناك انتخابات مقبلة وسيخوض ممثلو حماس هذه الانتخابات، وهذا تصرف سياسى، أى تصرف رجل دولة، فما دام هناك انتخابات جمهور فلسطينى، وهذا الجمهور بدأ يتعب ويقبل - حتى - حكماً ذاتياً غير مكتمل، لكن مفتوحة أمامه آفاق المستقبل، باعتباره أفضل من الاحتلال، لأن ظروف الاحتلال، وبالذات إغلاق غزة وعدم ذهاب المائة ألف عامل إلى إسرائيل، وظروف البطالة وظروف تدهور البنية الأساسية، وظروف تدنى مستوى المعيشة، كل ذلك جعل الحياة تزداد صعوباتها على الناس العاديين، إذن فى غيبة حماس كتحرك جماهيرى تصبح المعارضة الأخرى معارضة لفظية أو معارضة بيانات، وفى أكثر الأحوال عمليات اغتيال فردية، إنما لا تؤثر على العملية.

إذن الموقف تغير، فإذا كانت حماس أخذت موقفاً سياسياً بالنضال الجماهيرى فى الشارع لإسقاط الاتفاق، لكنا إزاء حرب أهلية فلسطينية، لكنها نظرت إلى الموقف نظرة سياسية لعاملين:

أولاً: لأن العمل السياسى يتوقف على السؤال: هل لك قاعدة جماهيرية أم لا؟ وأكثر الناس ثورية واندفاعاً هم الذين لا يملكون قاعدة جماهيرية، والواحد منهم فى نهاية الأمر يجلس فى مكتب مكيف سواء فى داخل بلده أو خارجها، وبقدر اتساع قاعدتك الجماهيرية بقدر زيادة شعورك بالمسئولية على أساس أن لديك قواعد جماهيرية أنت مسئول عنها، عن رفاهيتها، عن أمنها، عن حياتها، عن تعليمها، عن الأجيال القادمة، كما أن هناك انتخابات قادمة وتستطيع المنافسة فيها، فإذن حماس عينها على الانتخابات من ناحية، وعلى

الشعب الفلسطينى من ناحية أخرى، لأن الاحتلال كان بلغ درجة عالية من القسوة، وأن بديل التحرير أو بديل الحكم الذاتى هو بداية بديل مقبول.

فأقول - إذن - على الصعيد الفلسطينى لا أتصور أنه فى سياق الأحداث الحالية أن يحدث شىء يوقف الاتفاق، إذا سارت الأمور فى الاتجاه المرسوم.

أما على الجانب الآخر للاتفاق، فأنت تتحدث مع دولة اسمها دولة إسرائيل، والارتباطات الدولية للدولة لا تتغير بتغير الأحزاب، مصر وقعت معاهدة السلام مع حكومة، وتغير رئيس الحكومة ثم تغيرت الحكومة، وهذا ممكن أن يؤثر على درجة الاندفاع أو عدم الاندفاع، وإنما سوف يكون من الصعب جداً - إذا نفذت المعاهدة بشكلها التدرجى وظهرت منافعها للطرفين من الصعب للغاية حتى على حكومة قادمة - أنها تغير من هذا.

أكثر من هذا أقول إن نجاح الاتفاق، وتغيير الوضع سيجعل احتمال تغيير الحكومة أقل، بل أنا أقول إن أحد العوامل التى دفعت رابين - أنا لن أتدخل فى الأمور الإسرائيلية - هو أن رابين خاض انتخاباته على حملة سلام، وأن الناخب الإسرائيلى لما كان يقارن بين العمل والليكود، فالفرق الأساسى بين البرنامجين أن شامير كان يريد إبقاء الأمور على ما هى عليه، اللجاجة والتأخر والتظاهر بالمضى فى عملية السلام وهى فى الواقع لا تعمل، ورابين نازل يقول سأعقد سلاماً مع الفلسطينيين، ولذا الناخب الإسرائيلى أعطاه.

إذن رابين يعلم أن إحدى أوراقه أمام القواعد المناصرة له هى ورقة السلام، ولذلك فإن نجاحه فى تحقيق هذا وأحد العوامل أو أحد المتغيرات التى سيدخل بها معركة الانتخابات القادمة، وكلما نجح فى تطبيق هذه المسألة كلما دعمه هذا.

وإذا سمحت لى أعلق تعليقاً بسيطاً على موضوع الدولة، أنا لا شبهة عندى، نحن إزاء دولة فى طور التكوين، والحديث عن أنها أقل من مستقلة ومتحدة مع الأردن، فهذه مماحكات لفظية، لماذا؟ أريد أن أرجع إلى «أبا إيبان»

حين كتب مقاله فى «الفورين أفيرز» عقب اتفاقية كامب ديفيد، وقال سواء علم بيجين أو لم يعلم، فبتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد فإن الحكم الذاتى الذى قبله بيجين وضع الأساس للدولة الفلسطينية فى المستقبل، هذا كلام أبا إيبان فى «الفورين أفيرز» عام ١٩٨٠، أنت تتحدث عن التطور التاريخى، وأهواء الناس أو نوايا الناس ممكن أن تكون مهمة، لكن الأهم ما هى الحقائق الجديدة على الأرض، وكلما وضعت حقيقة جديدة على الأرض تخلق تداعيات، فما هى الحقائق الجديدة على الأرض؟ الاتفاق يتكلم عن سلطة تشريعية بنص الإعلان، الإعلان يتحدث عن انتخابات سياسية بنص الإعلان، إذن هناك تسليم بانتخابات سياسية وتسليم بسلطة تشريعية، بحيث أن اختصاصاتها تأتى بعد ذلك، وإنما تم التسليم بالمبدأ فى حق التشريع فى هذا الكيان الفلسطينى، وهو موضوع كان مختلفاً عليه، قبل ذلك كنا نقول هذا مجلس إدارى أو مجلس له اختصاصات إدارية، فالتسليم بأن له اختصاص تشريعى - إذن - يتضمن نقلة معينة، وعلى الأرض، بعيداً عن رغبات الناس، سيتم بناء مؤسسات دولة، سلطة وتعليم وسلطة صحة وسلطة كهرباء.

وهذه المؤسسات هى نواة الدولة، وتدخل فى عملية تدريب الكوادر اللازمة لإدارة الدولة، كما أنها تدخل فى ممارسة عملية للسلطة، ممارسة عملية لإدارة الأمن، ولإدارة التعليم ولجمع الضرائب. يعنى إذا فهمنا الدولة بأنها إلى جانب الأمور الكبيرة، مجموعة وظائف واختصاصات، إذن أنت تبدأ منذ البداية فى وضع الأساس لدولة فى طور التكوين ولاختصاص إقليمى معين.

فما أريد أن أقوله إنه يجوز عندما تنظر للاتفاقية - كنصوص وعبارات - لا تجد هذا، لكن لا بد أن تنظر لها نظرة سياسية، من منظور أنها تفتح الباب إلى تكوين دولة بمؤسسات، بكوادر، باختصاصات على الأرض، بقوة شرطة، وما إلى ذلك من اختصاصات، فالقضية هى أن نرى هذا كعملية تاريخية.

د. عمرو عبد السميع: يبدو أن الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى يفتح الباب - أيضاً - أمام نوع من الاختلاط السكانى يرى البعض فيه أنه سيؤدى إلى

مزيد من التمازج بين اليهود من أصل عربى وبين الفلسطينيين الموجودين فى فلسطين منذ ١٩٤٨ وبين العالم العربى نفسه وهم يرون فى ذلك تأثيرات معينة على تماسك الثقافة الإسرائيلية والتقاليد الإسرائيلية، فما مدى هذا التأثيرات؟

د. إيمانويل ماركس: أعتقد أن هناك عمليتين جاريتين - الآن - فى الأراضى المحتلة:

الأولى: أنهم طوروا منظمات قاعدية قوية وتفصيلية، وهذه المنظمات تطورت بالفعل، وما يجرى الآن على الساحة السياسية، هو اعتراف بأن هذه الأشياء حدثت، ويمكننى أن أرى هذا موازياً لما حدث فى بداية إسرائيل، فعندما اعترفت الأمم المتحدة بإسرائيل عام ١٩٤٧، كان هذا اعترافاً بهوية كانت قد أصبحت موجودة بالفعل، وطورت مؤسسات مستقلة، الآن أعتقد أن الفلسطينيين لم يصلوا بعد إلى هذا المستوى الذى حققته إسرائيل فى ذلك الوقت، فلم يحصلوا على وقت كاف، كما أنهم عملوا فى ظل قيود كثيرة. لكن يمكن أن نرى بدايات. وهذا مستوى واحد لما حققوه بشكل جيد، خاصة أن الانتفاضة مستمرة منذ عدة سنوات.

أما المستوى الثانى: وهو المتعلق بتطوير التنظيم السياسى. ففيه الوضع أكثر تعقيداً ويمكن أن نرى فيه تطورات مثيرة فى المستقبل. فالفلسطينيون فى الأراضى المحتلة أنفسهم يحاولون إقامة تنظيمهم السياسى الخاص دون إنكار الارتباط بحركة «فتح» أو إنكار القبول بسيطرة عامة للسلطات الفلسطينية فى تونس، لكن القوة الحقيقية لديهم كبيرة، ونجحوا فى تدعيم أنفسهم كشركاء لإسرائيل فى المفاوضات التى جرت. وإذا كانت منظمة التحرير فى تونس - الآن - تتخذ إجراءات للتكيف مع إسرائيل، فإن لهذا أسباباً منها أنهم يريدون أن يأخذوا زمام الموقف من الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، ويحصلوا على بعض مصادر القوة فى الداخل. ولا أعتقد أنه ستكون هناك مواجهة بين هذين الفريقين، لكنهما سيتجهان إلى تشكيل جناحين فى إطار نفس التنظيم

السياسى، حيث سيتنافسان على التمثيل والقوة. وهناك مجموعة ثالثة وهى المسماة بـ«حماس» والتى تضم أقساماً مختلفة، لكن تنظيمها بشكل عام جيد. وهذه المجموعة مفيدة جداً للفلسطينيين، تماماً مثلما أن التيار اليمينى المعارض مفيد لإسرائيل وموقفها التفاوضى، فهذه المجموعة يمكن أن تضغط على الممثلين الرسميين وتحثهم على أن يكونوا أكثر حرصاً. وهذا يخلق نوعاً من الديناميكية التى سمحت لمنظمة التحرير بأن تنظر إلى الجانب الإسرائيلى وترى ما هى الحدود والتنازلات التى تقدمها. وبالنسبة لإسرائيل فإنها اضطرت لتقديم تنازلات لمنظمة التحرير وياسر عرفات لأنه يواجه الكثير من المعارضة. وفى هذا السياق تقوم المعارضة بدور مهم فى الوضع الراهن، وأعتقد أنه فى المستقبل سيكون الوضع كذلك أيضاً، ويمكن أن نرى تطور حزبين أو ثلاثة فى أوساط الفلسطينيين، وإذا تذكرنا ما حدث فى الجزائر بعد الاستقلال، حيث كانت هناك صراعات داخلية بين القادة، وهذه الصراعات كانت ضارية وكانت لها تكلفة عالية، وهذه هى مشكلة الحركة المقاتلة التى يصعب عليها التحول إلى تنظيم سياسى مدنى. والآن فى أوساط الفلسطينيين يمكن أن نرى بالفعل بدايات تحول من حركة مسلحة منظمة إلى تنظيم سياسى ينطوى على جماعات تتنافس على القوة فى ظل قيود كثيرة.

د. عمرو عبد السميع: نحن نسأل عن التداعيات الاجتماعية والثقافية للسلام على إسرائيل؟

د. إيمانويل ماركس: بالطبع. التأثيرات الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى جانبين:

أولهما: الوضع الاقتصادى.. وهنا اقتصاد الفلسطينيين تدهور كثيراً كنتيجة لاعتماد الفلسطينيين على الاقتصاد الإسرائيلى، فالكثير من المؤسسات الاقتصادية أصابها الضعف. وهنا نلحظ تناقضاً غريباً، فمن ناحية يوجد تدفق كبير للأموال، لكن من الناحية الأخرى تجد الاقتصاد كما لو كان قد اختفى، لأنه فى اللحظة الراهنة هناك نحو ٤٠ فى المائة أو أكثر من القوة العاملة

الفلسطينية تعمل فى إسرائيل، وهذا له تأثيرات على الاقتصاد الإسرائيلى أيضاً، لكنها ليست كبيرة إلا أن الاقتصاد الفلسطينى تحطم تقريباً. وهذا يسمح لى بإثارة نوع آخر من التناقض، عندما فرض رابين على الفلسطينيين أن يعودوا إلى الضفة وغزة وأن يجدوا عملاً هناك، كان هذا ضاراً بهم فى المدى القصير. لكن على المدى الطويل، فإن هذا يدفعهم إلى إعادة بناء اقتصادهم، وبهذا المعنى يصبح إجراء رابين مفيدا لهم، لكن فى المستقبل لا أتوقع أن يكون هناك انفصال بين الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الإسرائيلى، بل سيكون لدينا الكثير من التفاعل والكثير من الحركة، وحتى إذا اتخذ السياسيون قراراً بأنه يجب أن يكون هناك انفصال واضح، فمن الصعب تطبيق ذلك لأن الأبواب ستكون مفتوحة، ولأن هناك علاقات طويلة المدى لا يمكن إنهاؤها فجأة.

وعلى المستوى الثقافى.. أعتقد أنه لوقت طويل كان هناك تأثير متبادل - بدرجة عالية - بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكان هناك نوع من إحياء الاحترام فى إسرائيل للجانب العربى، سواء للفلسطينيين أنفسهم، أو لقدرتهم الثقافية الخلاقة حيث كان هناك كثير من الأدبيات التى أنتجوها فى مجالات الموسيقى والمسرح.

لطفى الخولى: وأيضاً دور عرب إسرائيل.

د. إيمانويل ماركس: أنا أتحدث عن الفلسطينيين فى المناطق المحتلة، لكن بالمعنى الثقافى لا يوجد فصل واضح بين العرب الذين يعيشون فى إسرائيل، والعرب فى المناطق المحتلة، فهناك نوع من الاستمرارية، لكن سياسياً يوجد اختلاف واضح فى التطور، وداخل إسرائيل أيضاً توجد بعض الأمور، فبعض الناس يعتقدون أن داخل إسرائيل يوجد تمييز كبير بين الإشكنازيين والسفارديم، أو بين اليهود الغربيين والشرقيين. والكثير من الأدبيات السياسية قامت على أساس وجود هذا التمييز، لكن لا أظن أن هذا التمييز يوجد بما يتجاوز الإطار النظرى. فالواقع يؤكد أن هناك الكثير من الزيجات المتبادلة بين ما يسمى الإشكناز والسفارديم، والتى تزداد نسبتها عاماً بعد عام، وهى الآن

حوالى ٢٤ أو ٢٥ فى المائة، وهذه نسبة عالية للغاية، كما عليكم أن تدركوا أنه من منظور الطبقة الاجتماعية فنحن نتحدث عن ناس بينهم تقارب.

ومن ناحية أخرى لا توجد هجرة من دول إسلامية بالنسبة للجيل الأخير. ولذلك فإن كل الشباب الذين من أصول يهودية شرقية هم من مواليد إسرائيل، والتمايز بين شخص وآخر ممن وُلدوا فى إسرائيل ليس كبيراً. وعلى ذلك لا يمكن إنكار أن هذا التمايز يمكن أن يفيد سياسياً فى وضع معين. ولننظر مثلاً إلى حزب شاس، الذى يقوم على أساس إبراز هذا الجانب الخاص بوجود طبقات اجتماعية منفصلة، والقول بأن الطبقة العليا تنتمى إلى الإشكناز ولها أحزابها. ولذلك يوجد اعتقاد فى هذه الحقيقة، وأنا كعالم اجتماع لا يمكن أن أنكر الواقع، لأن ما يعتقده الناس هو أيضاً حقيقة اجتماعية. وأحد زملائى يدعى سامى سموحة قدم منذ عدة سنوات نظرية أن إسرائيل تنقسم إلى ثلاث جماعات اجتماعية هى اليهود الإشكناز واليهود السفارديم والعرب، وأن هذه تمثل خطوطاً بين ثلاث طبقات اجتماعية أيضاً. لكن أعتقد أنه ربما كان هذا فى الماضى، أما الآن فالمؤكد أنه لا يوجد مثل هذا التمييز بين ثلاث طبقات منفصلة فى المجتمع الإسرائيلى، وخاصة عندما ندرك معايير الحصول على القوة بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل. فقد نموا فى العدد والقوة إلى الحد الذى يتيح لهم الآن، أن تكون لهم أحزابهم المستقلة ومنظماتهم الفاعلة سياسياً، وبإمكانها تقديم المطالب إلى الحكومة. وفى الواقع هم يمثلون التوازن بين حزبى العمل والليكود فى اللحظة الراهنة، ولذلك لن أندهش إذا رأيت - خلال عام مثلاً - أن العرب يصبحون جزءاً من ائتلاف حاكم مع حزب العمل.

لطفى الخولى: لكن ماذا عن الأصولية فى إسرائيل، أى ما يمكن تسميته «حماس» الإسرائيلية؟

د. على الدين هلال: تقصد جماعات مثل جوش إيمونيم؟

لطفى الخولى: نعم.

د. إيمانويل ماركس: أنا أقبل المجادلة بأن هذه - أيضاً - أصولية، لكن بمعنى خاص جداً، وإذا نظرنا إلى الساحة الإسرائيلية، ستجد الأصوليين هم الأكثر حمائية، إلى حد أن بعضهم ينكرون شرعية دولة إسرائيل. وهم الذين يعتقدون بأن دولة إسرائيل ما كان يجب أن تقوم، أو يؤيدون السلام مع العرب، أو حتى يُحكمون بواسطة العرب. لكن هناك - أيضاً - من يعتقدون فى ضرورة الحصول على مزيد من الأرض، ويؤيدون فكرة «أرض إسرائيل»، لكنهم ليسوا أصوليين تماماً أو أنهم أقل أصولية من المجموعات السابقة التى ذكرتها.

د. علىّ الدين هلال: مع نشوء حكم ذاتى فلسطينى، فهل يوجد احتمال لبروز عاطفة فلسطينية لدى عرب ١٩٤٨، وكيف يمكن التعامل مع هذا الاحتمال من وجهة نظرك؟

د. إيمانويل ماركس: هذا ليس مجرد احتمال، إنه يحدث بالفعل، فأعتقد أنه من الناحية الثقافية، الفلسطينيون الذين يعيشون فى إسرائيل يحبون - الآن - أن يُسموا فلسطينيين - إسرائيليين، ويريدوا روابط قومية ثقافية مع باقى الفلسطينيين، لكن من الجانب الآخر، فهم مندمجون فى إسرائيل اقتصادياً وثقافياً، ولا أظن أن الكثيرين منهم يودون الالتحاق بالدولة الفلسطينية، فهم يريدون البقاء كمواطنين إسرائيليين كاملين.

د. عمرو عبد السميع: سيادة اللواء أحمد عبد الحليم، كيف ترى عملية التنسيق بين القوات الإسرائيلية التى سيعاد نشرها فى الضفة خارج أريحا وبين الشرطة الفلسطينية فى حفظ مهام الأمن، وهل ترى مشكلات متوقعة لهذا التعاون وكيف تمكن مواجهتها؟ أيضاً هل ترى أن الصلاحيات التشريعية لسلطة الحكم الذاتى تفوض السلطة الفلسطينية مواجهة كل المشاكل التى يمكن أن تنتج عن هذا الوضع، ثم هل هناك حد فاصل فى رأيك ما بين قضايا الأمن الداخلى والخارجى؟

لواء. أحمد عبد الحليم: قبل أن نصل إلى هذه النقطة - بالتحديد - من الضرورى أن نضع الإطار العام الذى يوصلنا إليها، سواء كان ذلك فى المستوى السياسى أو فى المستوى العسكرى، فى البداية أقول بوضوح إن قضايا الأمن هى جوهر كل ما يحدث فى المنطقة، وإن القضايا الاقتصادية هى الهدف النهائى لما يحدث فى المنطقة، وهذا يشكل ثنائية قد تكون غريبة، وقد تكون متعارضة فى بعض جوانبها، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة - إلى حد ما - فى تصور شكل المعادلة النهائية لهذا الموضوع.

وإذا انتقلنا من هذه العمومية إلى ما حدث بالفعل فى الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى، أقول بوضوح - أيضاً - إن هذا الاتفاق، أى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى هو جزء من الحل الشامل، وليس كل الحل للصراع التاريخى الموجود، بما يتطلب بقية الحل، أو التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وهذا يجرنا إلى قضية الدولة الفلسطينية التى ذُكرت والتى سأؤجل كلامى فيها لنهاية حديثى، ثم حل الخلافات السورية - الإسرائيلية ثم تطبيق القرار ٤٢٥ فى لبنان.

وأيضاً - هنا - يجب أن أشير إشارة عابرة سريعة إلى قضايا التفاوض الحالية الموجودة، لأنها تؤثر - بالضرورة - على هذا الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى.

فالتفاوض يسير فى خطين، الخط الثنائى، أو التفاوض الثنائى وهو يتعلق بحل مشاكل وقضاياْ الماضى، وهو ما تركز عليه الأطراف العربية بشكل خاص، ثم التفاوض المتعدد وهو الذى يتعلق بقضايا المستقبل، وهو ما تركز عليه إسرائيل بشكل خاص، ومن هنا الارتباط بين النوعين من التفاوض، ومن هنا - أيضاً - لا يمكن لنا أن نتصور شكل المستقبل دون أن نصل إلى حل الماضى، وبالتالى هناك موضوعات أخرى - أيضاً - يتم الحديث عنها فى هذه الفترة، وهى قضايا بناء الثقة، وقضايا الاتفاق على ضبط التسلح فى المنطقة، وإذا انتقلنا إلى القضية التى أثرتها فى سؤالك، فلا بد أن نناقش التفكير

الاستراتيجى الإسرائيلى فى قضايا الأمن، وانعكاس ذلك - فى النهاية - على قضايا الشرطة الفلسطينية وقضايا الأمن الخارجى التى تنص الاتفاقية على أن تتولاها إسرائيل بقواتها، هنا أقول إن إسرائيل لديها مجموعة من الأفكار الرئيسية التى تحدد حدود أمنها الداخلى والخارجى على حد سواء.

* القضية الأولى: أن هناك مجموعة من الاتجاهات الاستراتيجية التى تتصور إسرائيل أن الخطر العسكرى قد يأتى منها، وهذا لن يؤثر على عملية إعادة الفتح أو إعادة التوزيع الاستراتيجى لقواتها طبقا للاتفاقية.

* والأمر الثانى: الذى تعتبره إسرائيل خطراً، وأنا لا أذكر الكل، ولكن مجرد أمثلة، هو دخول قوات عربية لدولة مجاورة لإسرائيل أياً كانت صفة وشكل هذه القوات التى تدخل الدولة، وهذه قضية تؤثر على الأمن الإسرائيلى.

* قضية أخرى - نضعها فى الحسبان - وهى التى يعتمد عليها حل الموقف بين إسرائيل وسورية وتؤثر فى النهاية - أيضاً - على الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، وهى ما تطلق عليه إسرائيل قضايا العمق الاستراتيجى، وقضايا الإنذار الاستراتيجى، وقضايا تأمين الدولة ضد خطر الهجوم المفاجئ، الذى لا تستطيع - طبقاً لفترة زمنية محددة - أن ترصده ثم أن تستعد لمواجهته.

لكل هذا فإسرائيل تعتنق العقيدة الهجومية فى عملياتها، ورغم أن بعض الأصوات الإسرائيلية فى الوقت الحالى، تشير إلى ضرورة تغيير هذه العقيدة - ضمن تغيرات أخرى - بأن تتحول إلى عقيده هجومية / دفاعية، ولكن - فى النهاية - مازالت القوات الاستراتيجية لإسرائيل لها الاهتمام الأكبر فى إطار هذا الموضوع.

لو دخلنا للقضية المحددة فى سؤالك نبدأ بموضوع إعادة التمركز فى تفهم قضايا الارتباط، أو قضايا الاتصال بين الشرطة الفلسطينية والأمن الإسرائيلى، والواضح أن عملية إعادة التمركز الإسرائيلية لن تخل - بأى شكل من الأشكال - بخطط العمليات التى تضعها القيادة العامة الإسرائيلية لتأمين دولة إسرائيل.

والأمر الثانى. . . أنا أشرت للاتجاهات التى تتصور إسرائيل أنها مهددة لها، ويمكن للقوات العسكرية أن تتقدم منها، لكن عملية إعادة الفتح الاستراتيجى، أو عملية إعادة التوزيع الاستراتيجى لقواتها - أيضاً - لن تخل بأسس وإمكانات الدفاع عن هذه الاتجاهات الاستراتيجية، وبالتالى فإن عملية إعادة التمركز الإسرائيلى - فى الحقيقة - ليس لها ارتباط مباشر بقضية الشرطة الفلسطينية، وقضايا التأمين الخارجى لدولة إسرائيل. أما إذا جئنا لجوهر الموضوع الذى تحدثنا عنه وهو الشرطة الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، سنجد فى قضايا التأمين الداخلى أن هناك نوعاً من التداخل بين السلطات الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، فالشرطة الفلسطينية من زاوية - طبقاً للاتفاقية - مسئولة عن الأمن الداخلى فى الضفة الغربية، ولكن هناك شرطاً إسرائيلياً محدداً، وهو أن تتدخل إسرائيل داخلياً فيما يختص بالمستعمرات الإسرائيلية الموجودة فى المنطقة. وقد تطلب السلطة الفلسطينية منها - وهذا خارج الاتفاقية - أن تعاونها فى أمر ما. . وهذا أمر مطروح فى المفاوضات شبه الرسمية التى تتم. والأمن الخارجى - كما قلنا - هو متروك لإسرائيل وهذا مذكور فى المادة «٨» من الاتفاقية الأصلية، والملحق الثانى من الاتفاقية تحت اسم «البروتوكول» حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، فكلاهما يحدد بالضبط تسليم السلطة، سلطة الحكومة العسكرية الإسرائيلية، وسلطة الإدارة المدنية العسكرية، لنظائرهما فى الجانب الفلسطينى فى إطار تكوين قوة الشرطة الفلسطينية المزمع إقامتها، والحقيقة أن الاتفاقية فيها نوع من المرونة فى تحديد هذا المفهوم، لأنها تؤكد أن الفلسطينيين - الذين لهم جوازات سفر أردنية أو الذين معهم وثائق من مصر - هم فلسطينيون موجودون فى مصر يمكنهم الانضمام إلى هذه الشرطة، إضافة إلى أنها مفتوحة - أيضاً - لبعض الأطراف التى قد تشارك مع الشرطة الفلسطينية فى التأمين، وفى كل الأحوال فإن الشرطة الفلسطينية - طبقاً للاتفاقية وطبقاً للمفاهيم الدارجة حالياً - هى مسئولة عن الأمن الداخلى فى قطاع غزة، والضفة الغربية، عدا مناطق

المستعمرات ومناطق الاختصاص الإسرائيلى، كما تحدده الاتفاقية، وهنا بعض الأمور مطروحة بطريقة واضحة صريحة، المستعمرات - مثلاً - مذكورة بصراحة لكن هناك موضوعات أخرى مذكورة بطريقة غير واضحة تماماً، وهى القضايا التى تتعلق بالأمن الإسرائيلى بصفة عامة، وهنا أعطت إسرائيل لنفسها طريقاً للدخول فى قضايا الأمن الداخلى.

وقبل أن أنتقل للدولة الفلسطينية أريد أن أعطى تصوراً لشكل التسوية الموجودة فى المنطقة إجمالاً، فهناك ثلاثة احتمالات من وجهة نظرى للتسوية:

* الاحتمال الأول: أن تفشل المفاوضات ولا تتم التسوية، وهذه مرحلة تجاوزناها بالاتفاقات فى مدريد أولاً، ثم فى المفاوضات المستمرة فى جولاتها وبالاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، ثم الاتفاق الأردنى - الإسرائيلى فيما يختص بجدولة الموضوعات، كل هذه التطورات جعلتنا نتجاوز مرحلة أن تفشل المفاوضات.

* والاحتمال الثانى: أن تحل الخلافات أو أن تنجح المفاوضات، وأقصد - بذلك - نجاح المفاوضات مع كل الأطراف التى تتفاوض معها إسرائيل، وأيضاً نجاح المفاوضات فى كل الموضوعات التى تتفاوض إسرائيل عليها مع هذه الأطراف، والوصول إلى اتفاق نهائى معها، إذا كان الأمر كذلك فمعناه المفهوم، أن هناك حلولاً وسطاً تم الاتفاق عليها بين إسرائيل والأطراف العربية، وهى مقبولة للجميع، وبالتالى تكون هذه أنسب الفرص لاستمرار وسيادة السلام فى المستقبل.

* والاحتمال الثالث: وهو ما أطلق - أنا - عليه «الحل الجزئى» وهو يعنى أن تقوم إسرائيل بحل مشاكلها مع بعض الأطراف وليس كلها، أو أن الموضوعات المطروحة للتفاوض تم الاتفاق على بعضها ولم يتم الاتفاق على بعض الموضوعات الأخرى، وهذه الموضوعات الأخرى - بالتحديد - تشمل قضايا أمنية، لأنها تشمل - على سبيل المثال - التفرد النووى الإسرائيلى

وتشمل التفرد الفضائى الإسرائيلى عن طريق الدفاع بالصواريخ الحديثة، ودخول إسرائيل لقضايا الفضاء عن طريق إطلاق الأقمار الصناعية، أو عن طريق إنشاء الشبكة المضادة للصواريخ التى أساسها الصاروخ «أرو» الذى ينتج بالتعاون مع الولايات المتحدة، وهذا الحل هو أخطر الحلول، لماذا؟ لأنه إذا تم سيكون ذلك بناء على القوى النسبية لأطراف التفاوض، وليس على أساس الحلول الوسط، ومن هنا يحمل هذا الحل فى طياته استمرار التوتر واستمرار احتمالات الانفجار على المدى المتوسط والبعيد، والحقيقة أن هذا موضوع تنبه العالم له، فعلى سبيل المثال أنا مطلوب منى ضمن كتاب عالمى أن أكتب وجهة النظر المصرية فى هذا الموضوع، الكتاب كله يتكلم عن احتمالات الصراع فى المستقبل بعد الوصول إلى السلام ومن ضمن ثمانية كتّاب فيه، مفروض أن أكتب وجهة النظر المصرية.

د. عمرو عبد السميع: هل وجهة النظر الرسمية؟

لواء. أحمد عبد الحليم: لا.. وجهة النظر الشخصية حسب تصورى كرجل مدنى، لكن المهم أنه عندما نبدأ التفكير من الآن - فى ظل اهتمام عالمى - فهذا أمر إيجابى، وطبعاً مراكز الأبحاث تسبق ما يتم على الساحة الفعلية بخطوة أو خطوتين أو أكثر. وعندما أفكر اليوم فى قضايا الصراع المستقبلى بعد إحلال السلام، فهذا يعطينى احتمالاً بأن الحلول التى ستفرض على المنطقة لن تكون الحلول الوسط، التى تلبى معظم رغبات الأطراف، ولكنها ستكون حلولاً نتيجة للقوة النسبية لهذه الأطراف، وبالتالى ستضطر الأطراف الضعيفة إلى قبولها ولكن فى الوقت نفسه تبقى داخل الباطن وداخل الحضارة وداخل العقلية وداخل التفكير لدى الأطراف الضعيفة، التى اضطرت للتوقيع، وبالتالى فإن هذا الحل الجزئى يصبح خطراً شديداً على المدى المتوسط والبعيد.

وفى قضية الدولة، اسمحوا لى أن أستعيد كلمات رسمية «لأبو عمار وأبو مازن» فى المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير، سآخذ منها وأقول تصورى للعملية، كما سأذكر ماذا قالت الصحافة الأميركية فى هذا الموضوع، فمثلاً أبو

عمار يقول: «للمرة الأولى يتم تثبيت الشعب الفلسطينى على الخارطة السياسية، ومن يثبّت على الخارطة السياسية، لا بد - فى مرحلة ما - أن يثبت على الخارطة الجغرافية».

إذن - كما ذكر الدكتور علىّ والأستاذ لطفى - فهذه بداية فعلاً للدولة الفلسطينية.

وأبو مازن قال نفس الكلام بشكل آخر: «إن اتفاق إعلان المبادئ يحمل فى بطنه دولة فلسطينية مستقلة كما يحمل فى بطنه تكريساً للوجود الإسرائيلى، فإما الاستقلال أو تكريس الوجود، وهذا يتطلب من الجميع معرفة كيفية بناء المؤسسات التى تستطيع أن تواجه هذا التحدى فعلينا الآن أن ننتقل من عقل الثورة إلى عقل الدولة»، كلام أبو مازن - فى الحقيقة - قبل أن أقرأه، كان لى تصور وكنت دائماً أردده وهو أن الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية قد تكون نهاية مرحلة أو بداية مرحلة.

وهذا يعتمد على عنصرين رئيسيين: العنصر الأول: هو وحدة المنظمة الفلسطينية أو المنظمات الفلسطينية، ووقوف الفلسطينيين - كلهم - كرأى واحد حتى يكسب المفاوض الفلسطينى القدرة على الحديث بلسان الكل، وبالتالى يُسهل عملية التفاوض لأن إسرائيل تتفاوض ولديها وضوح فى الأهداف والغايات، لكن يجب أن يكون أمامها فى التفاوض غايات واضحة أخرى، وبناء على التفاوض بغايات واضحة وموقف موحد فلسطينى يمكن الوصول إلى حل.

والعنصر الثانى، الضرورى، هو : تأييد عربى، أو على الأقل من الدول الموجودة فى مواجهة مع إسرائيل وهذا ينقلنا إلى الموضوع السورى وأنا لم أتحدث عنه إلى الآن، لكن أقول إن الدعم العربى وخصوصاً من الدول التى تتفاوض مع إسرائيل في المفاوضات الثنائية، هو الشرط الآخر الضرورى مع الوحدة الفلسطينية لكى يعطى صوتاً واحداً على مائدة المفاوضات.

والنقطة الأخيرة التى أثيرها هى ما يقال فى الولايات المتحدة - عن طريق الإعلام وليس الأقوال الرسمية - والذى كان أوضح تعبير ما نشر فى جريدة «بلتمرصن» فى ٩/١٧ الماضى، وهو «أن إنشاء دولة فلسطينية يعد حماية لأمن إسرائيل، والخطر الحقيقى على إسرائيل هو عدم وجود الدولة التى تستوعب آمال الشعب الفلسطينى».

إذن الدولة معناها انتهاء الحركات التحتية، أن يكون هناك كيان سياسى واضح محدد يمكن ويسهل التعامل معه، وبالتالى يتحقق فى هذا أمن لإسرائيل.

د. عمرو عبد السميع: السفير ديفيد سلطان، توصف مرحلة الانتقال بأنها مرحلة بناء الثقة بين الطرفين، فى تصورك ما هو المطلوب من كل من الطرفين فى هذه المرحلة التى تحتاج إلى إجراءات وسلوكيات متبادلة بطبيعة الحال؟

السفير ديفيد سلطان: أظن أن المطلوب هو - أولاً - حسن النية بحيث يظهر كل طرف أنه قادر على تنفيذ ما تحمله والتزم بأن يحققه، وقلنا إن الاتفاق - والأكثر من الاتفاق - أن التنفيذ هو الذى سيخلق وضعاً جديداً، وطبعا حسب الوضع الجديد، كل طرف يرى مصلحته وكل طرف يحدد أين تكون الخطوط الحمراء، والخطوط الحمراء ليست خطوطاً ثابتة. هذه خطوط مثبتة للوضع الراهن، وإن شاء الله العملية والتجربة فى مرحلة التنفيذ تكون موفقة وتتيح الفرصة للطرفين لرسم الخطوط الحمراء بناء على الوضع الذى سيتحقق.

د. عمرو عبد السميع: أين تقع الخطوط الحمراء - الآن - من وجهة نظرك؟

السفير ديفيد سلطان: هذا سيجعلنا نتكلم على شكل التسوية النهائية، نحن فى هذه المرحلة نفضل التركيز على المرحلة المؤقتة.

د. عمرو عبد السميع: ربما ليس المطلوب هو طرح شكل التسوية النهائية، ولكن المطلوب هو تصوركم للالتزامات المتبادلة للطرفين وصولاً لشكل التسوية النهائى؟

السفير ديفيد سلطان: يعنى الالتزام من كل طرف، وأن يأخذ - بجدية - من خلال المحادثات الخاصة بالحل الثابت، أفكار ومطالب الطرف الثانى.

د. عمرو عبد السميع: ما هى هذه الالتزامات المتبادلة من وجهة نظرك أيضاً؟

السفير ديفيد سلطان: أظن أننى أجبت عن هذا السؤال.

د. عمرو عبد السميع: لكنك أجبت فى عبارة عامة جداً؟

السفير ديفيد سلطان: يعنى فى هذه المرحلة لا أستطيع أن أقول أكثر من ذلك.

د. عمرو عبد السميع: دعنى أسألك سؤالاً محدداً جداً: ما هو تصورك - سيادة السفير - لمن يسيطر على المعابر، ما بين مصر وغزة، وبين الأردن وأريحا - من سيكون له سلطة الإشراف على هذه المعابر؟ وهناك سؤال ثانٍ محدد أيضاً، فأنا عندى نوع من اللبس حول كلمة أريحا، ففى الاتفاقية منطقة أريحا، لكن أحد المسئولين الإسرائيليين قال مدينة أريحا، فأيهما هو المقصود؟

السفير ديفيد سلطان: بالنسبة للسؤال الأول، ينص الاتفاق على أنه فى الفترة المؤقتة ستكون العلاقات الخارجية فى يد السلطة الإسرائيلية، وبالنسبة للمرحلة التالية - كما قلنا - كل شىء مفتوح.

وبالنسبة للسؤال الثانى: نحن أردنا توضيح معنى أريحا، وماذا تعنى جغرافياً، وهذا موضوع تبحثه اللجنة التى تجتمع فى طابا ولا بد أن تتفق عليه.

د. عمرو عبد السميع: سيادة السفير سعيد كمال اسمح لى أن أطلب منك توضيحاً - من وجهة النظر الفلسطينية - لطبيعة الالتزامات المتبادلة الخاصة بمرحلة بناء الثقة، وللموضوع المتعلق بالمعابر؟ هل هناك تغيير فى الوضع القائم حالياً، هل هناك صلاحيات أخرى لسلطة الحكم الذاتى فيما يتعلق بالإشراف على المعابر؟

السفير سعيد كمال: أولاً فيما يتعلق بإجراءات بناء الثقة أنا سمعت كلام

سعادة السفير ديفيد سلطان ومؤداه أن التنفيذ هو الذى يخلق الثقة وأنا أختلف معه كلياً.

أولاً هذه سلطة احتلال ـ وأنا الضحية ـ ولديها على الأقل مالا يقل عن ١٤ ألف معتقل، وتقول إسرائيل أن منهم حوالى ٧٠٠ معتقل متهمين بجرائم أمنية، وصدرت ضدهم أحكام، وهذا هو المفهوم الإسرائيلى.

ونحن فى هذا نرى أن التزام إسرائيل من - خلال مفاوضات لجنة غزة أريحا فى طابا - بجدول زمنى من الآن، يجب أن يكون الإفراج عن هؤلاء المعتقلين وهذه بداية تفسير حسن النوايا، والمطلوب من الجانب الإسرائيلى أن يبدأ بذلك، وفى المقابل وقعت المنظمة اتفاق إعلان مبادئ وتبادلت خطابات حسن النوايا مع إسرائيل حتى يتم التنفيذ فى الجزء الأول، ويتاح لها الدخول إلى هاتين المنطقتين، كى تلتزم بضبط الأمن، وبعد هذا نتكلم عن المنطقة الثالثة التى ستحكمها لجنة خاصة بها هى لجنة الحكم الذاتى، إلى جانب ما أستطيع أن أتفادى فيه أى إحراج أمنى فى مواجهة إسرائيل، لماذا أمنى؟

أولاً: ليس عندى جيش، ودعونى أتكلم بصراحة، ففى الماضى عندما كان الأمن يختل فى الضفة الغربية قبل الإحتلال، ولا تستطيع الشرطة المحلية أن تقوم بضبط الأمن فلا مانع أن يتم اللجوء إلى الجيش فأين جيشى؟

نظرية الإسرائيليين هى أن وجود ما بين ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف شرطى يكفى لضبط الأمن، وأنا أقول لا، كل ألف مواطن فى حاجة إلى ٣ رجال شرطة لضمان الأمن كما أن ضبط الأمن له أسلحة محددة كما أعرف، وينبغى الاتفاق عليها، ما هى هذه الأنواع الخاصة من السلاح التى تحقق ضبط الأمن على الأرض؟

وهناك - أيضاً - المنازعات التى قد تنشأ بين المواطنين، وهذا شىء طبيعى مثلما يحدث فى أى بلد عربى. إنما هنا المقصود الحساسية المتعلقة بالهاجس الإسرائيلى الدائم الذى تعودنا أن نسمعه، أى أمن إسرائيل.

السفير ديفيد سلطان: لقد قلت «إن كل ألف مواطن يحتاجون ٣ رجال شرطة» يعنى كل ١٠٠ ألف يحتاجون ٣٠٠ وكل مليون يجتاجون ٣ آلاف، يعنى هل هذا هو الطلب الفلسطينى؟

السفير سعيد كمال: لا . . وفقاً لحسابنا لا يقل عن ٣٠ ألف شرطى، إذن كل مائة مواطن يحتاجون ٣ من الشرطة، ربما أنا لا أتذكر الرقم وهو ٣٠ ألف شرطى وأعتقد أننا سألنا هذا السؤال، وكنت أسمع المناقشة بين «بيريز وأبو مازن وأبو علاء»، ولما سألت «أبو عمار»، كان رده هو لو أن عندى جيشاً فلن أحتاج أكثر من ٥ آلاف. يعنى لا بد أن تكون المسائل واضحة - رداً على السؤال - حتى أستطيع حفظ الأمن.

وإضافة إلى إجراءات بناء الثقة، هناك موضوع المبعدين فأنا لا أفهم لماذا يؤجل موضوع المبعدين، ولماذا تستثنى إسرائيل مبعدى ما بعد الانتفاضة من الجيل الحالى، ولو نظرت إلى المبعدين بعد ١٩٦٧ لوجدت أنهم فى عمر ما بعد الستين، وبالتالى فليعودوا إلى أهلهم وأسرهم، هذا هو الموضوع الثانى.

الموضوع الثالث: وهو ما يجرى حالياً بين السيد فيصل الحسينى ووزير الشرطة شاحال، ويتعلق بمدينة القدس، وفك العزلة عنها، فهو ما نتطلع إلى أن يتم بأقصى سرعة لمساعدة الجانب الفلسطينى فى الانفراج، فهذه قضايا أساسية وملحة ومطلوبة من الجانب الإسرائيلى، ويقابل ذلك من الجانب الفلسطينى على صعيد الالتزامات الآنية والمستقبلية أن تتم بنفس الروح التى تمثل النوايا الطيبة، وهذا يتوقف أيضاً على إسرائيل فقد قال لى أبو اللطف وهو من المعارضة البناءة، أن هناك حفريات تتم فى القدس، وأن أصحاب النوايا الحسنة يسوقون أنفسهم إلى جهنم، إذن المطلوب النوايا الطيبة - ليس فقط بالكلام ولا بالحديث على المائدة وإنما - بالتنفيذ الحقيقى لأن إسرائيل سلطة محتلة.

ولو أنا السلطة المحتلة لكان مطلوبا منى الجزء الأكبر فى عملية بناء الثقة، وكنت أتصور أنه فى الاجتماع الأول للجنة أريحا - غزة، أو للجنة الارتباط

سيتقدم الجانب الإسرائيلى بخطة، تنفيذية لكن ما حدث هو العكس فى طابا، فالذى تقدم بالخطة هو الجانب الفلسطينى، يعنى مطلوب منى - أنا - أن أقدم الخطة وأناقش الخطة، لكن أعتقد أن الإسرائيليين لديهم خطط وافية كاملة، ودراسة وافية ومع ذلك - أيضاً - من باب الاستباق قمنا بدورنا.

وكنا جاهزين فى أبسط الأمور بقراءة لتنفيذ الاتفاق ومراحله، وكان أخى الدكتور نبيل شعث قد حصن نفسه هو والمجموعة التى معه وقدموا جدول أعمال محدد.

د. عمرو عبد السميع: وماذا عن المعابر؟

السفير سعيد كمال : المتفق عليه حتى الآن أن هناك «ممراً» آمنا بين غزة وأريحا للبضائع ولكن تأمينه سيتم من الجانب الإسرائيلى.

السفير ديفيد سلطان: تعهدنا بتسهيل ذلك.

السفير سعيد كمال: أما معبر غزة - مصر، سيكون كما أعتقد بين الشرطة الفلسطينية والشرطة المصرية بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلى، وهذا هو فهمنا للموضوع، لماذا؟ لأنه فى المراحل الاولى، أى عندما ترى إسرائيل بأنه تم ضبط الأمور واستقرت المسائل، لا أعتقد أنها - بعد فترة - ستكون لديها مشكلة وهذا هو منطق استمرار الحكم الذاتى لخمس سنوات، بحيث تطمئن إسرائيل لجانب الأمن، وأن الأمن لا يتهدد، وإننى - كفلسطينى - قادر على ضبط الأمن، فإذا إطمأنت إسرائيل - وأنا لست محامياً عن إسرائيل، ولكننى أفسر العقل والفكر الإسرائيلى - إذا اطمأنت إسرائيل خلال مدة وجيزة بعد تنفيذ الاتفاق أعتقد أنه لن تكون حاجة للتنسيق ويصبح الموضوع فلسطينياً - مصرياً وكذلك أردنياً - فلسطينياً.

ويما الموضوع الأكثر دقة هو الموضوع الأردنى / الفلسطينى، الذى يحتاج إلى نوع من كثافة التركيز على عملية تأمين المعابر.

د. عمرو عبد السميع: هل لك أية تعقيبات على المحور السياسى؟

السفير سعيد كمال : موضوع العلاقات الخارجية، أنا من داخل الضفة الغربية وغزة فى فترة الحكم الذاتى لا أمارس العلاقات الخارجية - طبقاً لاتفاقية - لكنها ستكون موجودة فى الخارج وبما أن هناك اعترافاً، أعتقد أن القسم الخارجى. . .

السفير ديفيد سلطان: هذه ليس فيها اعتقاد، إن سلطة الحكم الذاتى لن تمارس لا الموضوع العسكرى ولا العلاقات الخارجية.

السفير سعيد كمال : لكن لأنه يوجد اعتراف، فربما ينشأ مكتب اتصال خارجى، إذا تم الاتفاق على مراحله مع المؤسسات الدولية التى ستشهد نقلة جديدة فى العلاقات الإسرائيلية / الفلسطينية، وسوف أرد على اللواء أحمد عبد الحليم، الذى قال إن إعلان الاتفاق هو جزء من الحل الشامل.

وهذا يثير لبساً فى أذهان كثيرين من أشقائنا العرب، ونحن نعتبر أننا سهلنا الوصول لحل شامل، أما كونى أعرف أو لا أعرف مسبقا، فهذه قضية تخضع لحساسية التفاوض، فهذه قضية حساسة جداً لأن الجانب الإسرائيلى وهو يفاوض الجانب الفلسطينى ممثلاً فى المنظمة - كان قلقاً من أن المواضيع تفلت وتسبب حرجاً كبيراً، أما وقد تمت فلعلكم رأيتم كيفية الانفراج، ولذلك أنا لا أتفق مع أشقائنا فى بعض الدول العربية الذين يقولون إن هذا هروب من التنسيق، لا بالعكس هو مفتاح حقيقى للحل الشامل، لأنه إذا أخذنا الموقف السورى، فالموقف السورى ليس الجولان - أساساً - وإنما القضية الفلسطينية، أما وأن الشعب الفلسطينى - وهو لب الصراع - قد اختار، فلندع الأيام تحكم على صحة توجهنا دون إيذاء مشاعر أو مواقف أحد، أما بالنسبة لأريحا إذا نظرنا لها قبل ٦٧ منذ كانت لواء فى الضفة الغربية، مثل لواء نابلس ولواء الخليل ولواء القدس، وإذا كنا نذكر فإن إسرائيل تعتبر العذرية وأبو ديس جزءا من القدس الكبرى، لأن القانون الأردنى كان يعتبرهما جزءا منه، لذلك كانت إحدى المحادثات التى بذلت للتحايل على تمثيل القدس فى

مرحلة الوزير بيكر، هى أن نختار شخصيتين من «أبوديس، أو شخصية من أبوديس، وشخصية من العذرية»، لأنه بحكم القانون الأردنى هم من القدس، وبحكم القانون الإسرائيلى - وقياساً على ذلك - فلواء أريحا هو مدينة زائد مساحات ممتدة فى الأغوار، ونريد أن نكون واقعيين، فأنا أريد تأمينها، أى أريد مجالاً كافياً لأن أؤمن فيه سلطتى وأبسط سلطتى فى هذه المدينة، وما حولها بالعمق الجغرافى أى ٧ إلى ١٠ كيلو مترات عمقاً شرقاً وغرباً وجنوباً، وتصبح هى جانب آمن، وهذه تخضع للمفاوضات طبعاً، أنا لا أستبعد إنما هذا أحد الخيارات المطروحة الآن فى الوسط الفلسطينى الذى يرتب الموقف، لكن مسألة لواء أريحا ربما تحتاج إلى ما يسمونه إنذاراً مبكراً إذا افترضنا أنه سيكون هناك - على الجانب الآخر - ما يهدد إسرائيل، لكن بحكم الواقع - الآن - لا يوجد كما أننى ليس عندى جيش، وبالتالى هذه قضية - فى نهاية الأمر لابد أن أعترف بأنها قضية فلسطينية - أردنية - إسرائيلية.

د. عمرو عبد السميع: السفير ديفيد سلطان هل عنده تعقيب؟

السفير سلطان: بالنسبة لأريحا، الملاحظة الوحيدة، هى أنه من الأفضل أن نتركها للجنة طابا، فلا أفضل طرحها فى نقاش مفتوح حتى لا يصعب تقارب وجهات النظر، فالأفضل نتركها للاتفاق كذلك موضوع السجناء والمعتقلين، أؤكد نية حكومة إسرائيل الإفراج عن الأغلبية الساحقة، وقد أعربت عن استعدادها لمناقشة هذا الموضوع فوراً وإن شاء الله التنفيذ لن يتأخر.

ولا أعتقد أن هناك خلافاً بيننا فى هذا الموضوع، وطبعاً هناك من بين المسجونين من لا يعتبرون مسجونين سياسيين ولا إرهابيين، بل مجرمين جنائيين أى الذين قتلوا دون علاقة بمسألة فلسطينية ولا مسألة يهود، يعنى هذه مسألة لا بد أن نتفق عليها، والمصلحة المشتركة تقتضى أن يكون هناك أمن ونظام.

لواء أحمد عبد الحليم: سعادة السفير سعيد كمال تكلم عن أن الاتفاق هو بداية الحل الشامل للصراع، الحقيقة أنا أختلف معه، قد يكون هو بداية الحل

الشامل للقضية الفلسطينية، ولكن ليس بداية الحل الشامل للصراع، بدليل موقف وزير خارجية سورية الذى أعلن أنه لن يذهب للتفاوض لأنه فقد عناصر التفاوض، وبالتالى ليس هناك جدوى من هذا، والدليل ايضا هو جولة دينس روس بالمنطقة لمحاولة حل هذه المشكلة تمهيداً لمجىء وارن كريستوفر فى إطار عملية مكوكية بين تل أبيب وبين دمشق.

وأنا عندى أدلة كثيرة - ليس هذا مجال الخوض فيها الآن - هناك كلام كثير جداً وأنا على علم بأمور كثيرة جداً ليس هنا مجال للاسترسال فيها.

السفير سعيد كمال: أليس جوهر الصراع فى المنطقة هو القضية الفلسطينية؟

لواء أحمد عبد الحليم: إذا حُلت القضية الفلسطينية بمعرفة الفلسطينيين كما تم فى الاتفاق وكما تقول المنظمة حالياً، تنقلب القضية السورية إلى قضية وطنية خاصة بسورية نفسها، فقضية سورية، هى قضية الجولان والسيادة على الجولان وفى قضية الجولان سنجد الخلاف السورى - الإسرائيلى هو خلاف فى المفهوم، لأن سورية تنادى بالانسحاب من الجولان على أن تؤمن لإسرائيل من الضوابط الأمنية ما يمنع العدوان، هذه وجهة نظر سورية وبالمقابل هناك وجهة نظر إسرائيل التى تقول إن هذا الكلام لا يكفى، وأنه لكى نتكلم عن الانسحاب من الجولان يجب أن تحدد سورية - بالتفصيل - ما هو السلام الذى تقصده، وهل سيتم التبادل الدبلوماسى أم لا وهل سيتم التطبيع فى العلاقات أم لا، فإذن القضية بين سورية وإسرائيل، أيا كان موقفها الآن بعد الاتفاقية، أصبحت فيها وجهة نظر سورية هى وجهة نظر وطنية تختص بالسيادة - أساساً - على الجولان، وأنتم دعمتم هذا عبر القول بأننا أصحاب القضية ونحن الذين نحل الموضوع ولكن هذه بداية حل القضية الفلسطينية فقط، وبالضمانتين اللتين أشرت لهما، وهما وحدتكم وتدعيم العرب لكم.

د. إيمانويل ماركس: أود التعليق على ما قاله السفير سعيد كمال، إذا كنت قد فهمته جيداً، فاهم شىء - الآن - ليس الحديث عن خصوصيات، وإنما مسألة بناء الثقة أكثر فائدة الآن مما يمكن أن نسميه القضايا الحرجة فى الوقت

الراهن، ومثال لذلك أنك تحدثت عن طريق بين أريحا وغزة، ويمكن أن تجرى مفاوضات صعبة حول بناء مثل هذا الطريق، ووضع شروط بشأنه، لكن فى حالة وجود مناخ إيجابى فى إطار عملية بناء الثقة، تستطيع الذهاب أيضاً إلى العقبة وإلى البحر الاحمر، وإنجاز أشياء أكثر فائدة، وهذه نصيحة لأنفسنا أيضاً، لكن عليكم كفلسطينيين أن تتعاملوا مع إجراءات بناء الثقة باعتبارها قضية بالغة الأهمية.

د. عمرو عبد السميع: يتزايد الجدل - الآن - حول قضية الترتيبات الإقليمية المحتملة فى ظل السلام، والتى تطرح فى العادة مقترنة بفكرة الشرق أوسطية، فالبعض ينظر إليها بوصفها ترتيبات تقود إلى ما يسمى بسوق شرق أوسطية. فيما ينظر إليها البعض الآخر بوصفها نظاماً إقليمياً شرق أوسطى بدلاً من النظام الإقليمى العربى، ربما لا توجد فى هذا السياق رؤية واضحة محددة سوى تلك التى يطرحها شيمون بيريز منذ فترة، وبالتالى هذه الرؤ ية - فى حد ذاتها - تطرح العديد من الأسئلة التى نود إفصاحاً بشأنها، سيادة السفير ديفيد سلطان، هل تقوم فكرة سوق شرق أوسطية على أساس جدى، ولماذا يتوقع البعض أن تنجح هذه الفكرة على الرغم من الفشل الذى عانته فكرة سوق عربية مشتركة، وهل تمثل مشاركة إسرائيل فى التعاون الاقتصادى الإقليمى حلاً سحرياً لمشاكل هذا التعاون فى المنطقة؟

السفير ديفيد سلطان: أولاً، الفكرة هى أن الحل النهائى للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، والعربى - الإسرائيلى لا يكفى أن يكون حلاً سياسياً، فيجب - فى الوقت نفسه - أن يساعد على إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التى تعانى منها بلدان الشرق الأوسط وتؤمن لشعوبها مستقبلاً أفضل.. يعنى كل شعب يشعر بأن وضعه تحسن فى عهد السلام. وربما يكون الحديث عن سوق شرق أوسطية سهلاً، لكن - بالفعل - هذه ليست مسألة سهلة بسبب اختلاف ظروف دول وشعوب المنطقة. فإقامة سوق شرق أوسطية ليست مسألة اتخاذ قرار، وإنما مسألة تنمية فى اتجاه معين، أى تنمية تعاون بين شعوب وبلدان

الشرق الأوسط لخلق إقليم تعاون بدون أى فرض.

فمن يريد أن يتعاون فأهلاً وسهلاً، والفكرة التى طرحها شيمون بيريز هى أن - بشكل تدريجى- الاتجاه سيكون لسوق شرق أوسطية. لكن دعنا نبدأ - دون انتظار للمستقبل - ببعض المواضيع التى يمكن أن نبدأ فيها فوراً، وهى تحسين الأوضاع فى المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: مثل ماذا؟

السفير ديفيد سلطان: مثلاً نأخذ موضوع السياحة، التى يمكن أن تتيح لدول الشرق الأوسط دخلاً أكبر بكثير مما تدره الآن، وهذا مجال مفتوح لتطور كبير، فلدى المنطقة شمس وآثار وتاريخ وكل ما يلزم لجذب، ليس فقط مليونين أو ثلاثة، وإنما عشرة وعشرين مليوناً، يعنى المجال مفتوح والإمكانات مفتوحة، ويمكن تحقيق ذلك فوراً، ولا داع للانتظار، والمصلحة هنا واضحة جداً، وخذ مسألة البنية التحتية وربط بلدان وشعوب المنطقة بشبكة طرق وسكة حديد واتصالات، وكذلك مسألة المياه والبحث عن حلول للعجز أو للنقص فى كميات المياه عن طريق تكنولوجيا حديثة، وأول سؤال - هنا - عن التمويل اللازم لذلك، لأن الحكومات ليست لديها قدرات وفوائض، والفكرة هنا بسيطة تتعلق بدور الحكومات فى أوروبا، وفى الولايات المتحدة، وهذه فكرة شرحها شيمون بيريز، فهناك شركات دولية بعدد كبير وعندها «فلوس» وتريد أن تقوم بمشاريع، فلماذا لا يجتمع عدد كبير من هذه الشركات لمؤتمر يبحث بعض المواضيع، ونبدأ التنفيذ، وكل ما تطلبه هذه الشركات هو الضمان من الحكومات الأوروبية والأميركية وهى مسألة ممكنة، يعنى ما نحتاجه هو أن الحكومات تأخذ المبادرة وتجمع عدداً كبيراً من الشركات الدولية فى مؤتمر للبحث فى مواضيع معينة فى مصلحة شعوب المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: هل طرح هذه الفكرة يقوم على بداية مصغرة أو محدودة أم يكون مفتوحاً لمشاركة إقليمية أوسع؟

السفير ديفيد سلطان: كما قلت عندما سألونى فى ندوة أخرى ما هو الشرق

الأوسط؟، فأرى أن الشرق الأوسط هو عدد الدول التى تريد أن تتعاون، هذا هو الشرق الأوسط. فلا أحد سيفرض شيئاً على دولة لا تريد أن تشترك.

د. عمرو عبد السميع: لكن اسمح لى ما تطرحه من أشكال التعاون عبر الربط بالسكك الحديد أو بالتليكوميونيكشن أو ما خ هذا - هو شكل يحتاج إلى تعاون دول كثيرة وليس مجرد تعاون ثنائى فقط؟

السفير ديفيد سلطان: هذا صحيح، وهناك بداية تفكير بهذه الاتجاهات، من خلال المحادثات متعددة الأطراف، توجد مجموعة عمل للشئون الاقتصادية، وهى بدأت التفكير، وتبحث الإمكانات، وفرنسا بدأت التفكير بموضوع شبكة اتصالات فى المنطقة وبالطبع، فى مناخ حلول سياسية وحلول النزاع، يُهيأ لى أن دولة مثل سورية لا تشترك الآن فى المحادثات متعددة الأطراف، إن شاء الله ستشترك.

د. عمرو عبد السميع: سيادة السفير سعيد كمال. فيم تتفق رؤية منظمة التحرير الفلسطينية مع رؤية شيمون بيريز، وفيم تختلف؟

السفير سعيد كمال: لا تضخم حجمها كثيراً، مصر هى الأساس فى هذه المنطقة، لكن هناك عقبات أمام الفكرة التى طرحها السيد شيمون بيريز، وهى مسألة ما يطالب به الجانب الإسرائيلى بشأن التطبيع. فالتطبيع يحتاج إلى اتفاقات سلام بين كل الأطراف لكى يبقى الجسم العربى - بما يملكه من إمكانات - فى إطار ما اصطُلح عليه بضمان الأمن القومى العربى ودخول إسرائيل ، وإذا أمكن - فى المستقبل - تركيا وإيران، لكى يبقى الشرق الأوسط هو واحة الاستقرار، والأمن، وهذا كله موضوع شائك - فى رأيى - لكن نحن لسنا ضده وأنا عندى مشكلات أولية لابد من حلها أولاً، أقول هذا ليسمعه الإخوة الذين يطرحون - دائماً - أن الفلسطينيين سيكونون جسراً للهيمنة والسيطرة الإسرائيلية على المنطقة، ولقد سمعت كلاماً وأحب أن أسجله هنا، كلام فى الجلسة الافتتاحية للجنة الارتباط. قال السيد شيمون بيريز إن

حكومة إسرائيل لا تريد أن تسيطر عليكم ولا على قراراتكم، ولا على اقتصادكم ولا على أى شىء يخص حياتكم بالإطلاق، إذا كنتم تريدون أن تتعاونوا فنحن منفتحون، وإذا لم تريدوا أن تتعاونوا فأنتم أحرار، لا نريد أن تقوم بجانبنا دولة فقيرة. نريد أن يكون بجانبنا دول مزدهرة مستقلة تستطيع أن تصل إلى مستوى امتلاك العلم والتكنولوجيا، وكل أدوات الحضارة الحالية، فهذا الكلام - حقيقة - جميل، وأسعد الوفد الفلسطينى وأسعد القيادة الفلسطينية، لكن فى المقابل أمامه عقبات حقيقية على الأرض، وفى يد إسرائيل أن تسهل انفتاح الوضع ولديها مفتاح الموقف لخلق سوق، وأنا أرجع وأقول عندما يقرأ أى إنسان ما قاله شيمون بيريز فى كلمته الافتتاحية يجد أنها كلمة تنم عن أن إسرائيل يكمن أمنها الاقتصادى فى التعاون مع جيرانها ومع دول الشرق الأوسط دون هيمنة ودون سيطرة ودون عدوان، كل هذا كلام حقيقة جميل، ولكن أرجع لأقول لو تسألنى - أنا - كفلسطينى ما هى أولوياتى الآن، فأقول أولوياتى الآن أن أعمل فك ارتباط لأوضاعى الاقتصادية، وإنهاء المعاناة التى يعيشها الشعب الفلسطينى داخل الأراضى المحتلة وفى الشتات. وبالتالى فإن هذه الأولوية لا تصطدم بمن يستطيع أن يُحضر ويُهيّىء لهذه السوق، أى مصر وإسرائيل وسوريا وحتى الدول المعنية المحيطة، وعندما يستعرض شيمون بيريز إمكانات السياحة فى المنطقة ويقول، تدمر فى الأماكن التاريخية فى سورية، ويقول جبال لبنان ويقول آثار القاهرة وأسوان ويتحدث عن النهر فى الأردن، ومنطقة أريحا وإسرائيل، كل هذه هى مصادر الدخل عندما يتم الاستقرار وتأمين الأمن للجميع، والأمن المتكافىء، والأمن القائم على العدالة.

السفير ديفيد سلطان: أضيف أن إسرائيل مقتنعة بأن الاستقرار والازدهار - بالنسبة لها - يتحقق من خلال استقرار وازدهار الشعوب والدول المجاورة.

د. **عمرو عبد السميع**: أستاذ لطفى الخولى، كيف يمكن التوفيق بين دور إقليمى رئيسى تسعى إسرائيل إلى تحقيقه عبر التعاون الاقتصادى، وبين حرص دول عربية أخرى على أدوارها الإقليمية، كما قلت سيادتك؟

لطفى الخولى: فى الواقع نحن أمام مصطلحين: مصطلح السوق أو النظام العربى الإقليمى، ومصطلح ما يمكن أن يسمى بالسوق أو النظام الشرق أوسطى. لا أعتقد أن إسرائيل لها دور فى قيام أو عدم قيام نظام عربى وسوق عربية. هذه قضية خاصة بالعرب وخيارهم وقدرتهم على إنشاء هذه السوق وهذا النظام، ويجب ألا نتحدث عنه، كما لو كانت السوق الشرق أوسطية بديلاً عن السوق العربية، هذه قضية أساسية فى الحقيقة.

السوق الشرق أوسطية هى تعبير عن الاتجاه الاقتصادى العالمى الذى يقوم - الآن - على الأسواق الكبيرة، وفى تقديرى ما يسمى بالنظام العالمى الجديد سينشأ على أساس أن وحداته لن تكون الدول فى حد ذاتها، وإنما ستكون الأسواق الإقليمية الكبيرة. وبالتالى هنا تدخل السوق الشرق أوسطية كمعطى دولى يسير إليه التطور العالمى، بغض النظر عمن يطرح هذه الفكرة قبل الآخر، وبغض النظر عن الرؤى لمصالح هذه الدولة أو تلك فى السوق الشرق أوسطية، وبالتالى من الممكن أن توجد سوق شرق أوسطية ونظام شرق أوسطى، وفى الوقت نفسه توجد سوق عربية ونظام عربى. يجب ألا نخلط الأوراق، والصراعات العربية - العربية هى التى منعت قيام هذه السوق العربية، وأضعفت إلى حد كبير ما يمكن أن يسمى بالنظام العربى الذى انهارت - فى الواقع - بعض أسسه. ومحاولة الترميم - حتى الآن - غير ناجحة فى هذا الإطار. وهذا ليس نتيجة للصراع العربى - الإسرائيلى. وإنما نتيجة لضيق الأفق فى القرارات العربية، ولدى صانعى القرارات العربية عدم القدرة - حتى الآن - على تجاوز سلبيات هذه العلاقات. والنقطة الثانية: نحن نتحدث - الآن فى الحقيقة - عن إسرائيل والفلسطينيين والعرب بعد أمرين أساسيين: الأمر الأول، هو معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. وفى هذا الإطار يجب أن نعرف أن إسرائيل عقدت بذلك معاهدة سلام مع أكبر دولة عربية، والقضية الثانية أن إسرائيل استطاعت أن تصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى، وكما قال الأستاذ سعيد كمال -

الذى هو لُب الصراع العربى - الإسرائيلى. وفى الوقت نفسه عقدت أيضاً اتفاقاً على جدول أعمال مع الأردن. والمفاوضات الثنائية بين سورية وإسرائيل، وبين إسرائيل ولبنان لم تنقطع ولا تزال قائمة. ولا أظن أن الإسرائيليين من الغباء لدرجة أنه يمكنهم تصور وجود سلام فى المنطقة، وتعاون اقتصادى دون تسوية سياسية مع سورية ومع لبنان، طبقاً للمعايير نفسها التى اتخذت فى هذا. هذه نقطة يمكن أن نتحدث عنها نظرياً، نتحدث عنها على الورق. لكن فى الواقع العملى صعبة وتقتضى درجة كبيرة من الموضوعية، بغض النظر عن الآلام الذاتية لدى كل واحد منا، مربوطاً بالخلفية التاريخية للصراع وتضحيات كل منا. ومع ما حدث حتى الآن. نحن فى الواقع لم نعد نتحدث تماما عن إسرائيل التى كنا نعاديها وندخل معها فى صراع عدائى كامل. هذه إسرائيل جديدة، ويمكن أن نكون أكثر دقة، فنقول إسرائيل جديدة تحت التشكيل، فى سياساتها وفى استراتيجياتها، وأخذاً فى الاعتبار أنه حصل انكسار فى المشروع الصهيونى. الحكاية نفسها بالنسبة للعرب. تخطىء إسرائيل إذا ظلت تنظر إلى العرب وإلى الفلسطينيين النظرة القديمة نفسها، من أنهم أولئك الذين يريدون تدمير إسرائيل، إلى آخر كل هذه المعطيات. فإذن هناك شىء جديد يتخلق فى العلاقة. وفى هذا الإطار. أعتقد أن الصراع لن ينتهى. ولكن طبيعة الصراع ستتغير من صراع عدائى إلى صراع غير عدائى.

وفى الصراع غير العدائى سندخل فى تأمين المصالح الخاصة بكل دولة فى المنطقة فى إطار الظروف الجديدة، وهذا طبيعى. إسرائيل ستحاول أن تضمن أمنها وتطورها الاقتصادى، وتضمن نوعاً من التقدم فى هذا الإطار. وفى الأمر نفسه بالنسبة لأى بلد عربى لكن فى الوقت نفسه وبما أنه قد أصبحت هناك حالة سلام تتعمق وتتوسع باتفاق جميع الأطراف، إذن لابد أن تخلق - بالضرورة - ما يمكن أن يسمى جنيناً للمصالح المشتركة. وبالذات فى المجالين الأمنى والاقتصادى. لأنه من مصلحة الجميع أن يكون هناك أمن متبادل، وأن يكون هناك إمكان أن يحقق هذا التعاون الاقتصادى نوعاً من المصلحة لكل هذه

الأطراف فى هذا الإطار، أنا أعتقد - على مستويات عدة - سوف تكون هناك مصلحة اقتصادية مشتركة طبقاً للواقع الاقتصادى والجغرافى بين الإسرائيليين والفلسطينيين - سواء فى شكل سلطة وطنية فى حكم انتقالى أو فى حكم نهائى فى شكل دولة مستقلة أو دولة كونفيدرالية - لأنه فى الحقيقة، لا أتصور أنه من الممكن أن تعيش إسرائيل أو فلسطين بمعزل عن المحيط، وإلا فلماذا تقيمان سلاماً، .وبخاصة أن القوى الخارجية المساعدة تتآكل قدرتها سواء على الجانب الإسرائيلى أو على الجانب العربى عما كانت عليه فى الماضى. فإذن القوة الذاتية لكل منهما أساسية. وهذه القوة الذاتية لن تنمو إلا من خلال التعاون فى هذه المنطقة سواء شئنا أو لم نشأ. نعم ستكون هناك مصالح اقتصادية متضاربة، لكن سيكون هناك - فى الوقت نفسه - مساحة للتوافق حول بعض هذه المصالح. وفى تقديرى أن هذا هو الذى يحرك شيمون بيريز وأيضاً آخرين. وأنا كتبت - وأظنك يا دكتور عمرو تذكر فى «الحياة» - من سنة حول إمكانات قيام سوق شرق أوسطية، وقلت إن هذه السوق الشرق أوسطية إحدى مكوناتها قضيتان: قضية أن هناك إمكاناً لسوق عربية أولاً نتيجة القرار العربى، وأيضاً ما ستئول إليه المفاوضات القائمة - الآن - من إمكان سلام مع إسرائيل. وهنا فى الواقع قضية السوق الشرق أوسطية قضية تحتاج إلى دراسات كبيرة جداً. وكما قال الأستاذ سلطان ليس بين يوم وليلة، يعنى هذه قضية آخذة فى التطور، وإذا سألتنى هل من مصلحة مصر أن تكون هناك سوق شرق أوسطية؟.. نعم ، وهل من مصلحة سورية أن تكون هناك سوق شرق أوسطية؟.. نعم، ودون أن يؤثر ذلك على قيام سوق عربية، لأن السوق العربية أنت تدخل فيها كطرف يساوم ويفاوض اقتصادياً بقية أعضاء السوق فى هذا الإطار. وهكذا سنواجه الحكاية نفسها إذا أقمنا سلاماً مع إسرائيل فمن حقها أن تسأل وإلا نكون - فى الحقيقة - نخدع أنفسنا أو بعضنا البعض. هى لها مصلحة فى إقامة هذه السوق؟ إسرائيل تقول نعم. وأنا أذكر أنه بعد ١٩٦٧ وأمام المجلس الأوروبى، أبا إيبان اقترح - عندما كان

وزيراً للخارجية - ما أسماه إقامة السوق الشرق أوسطية الصغيرة. وفى ذلك الوقت كان أبا إيبان لايزال من الصقور، غير موقفه الآن - ولذلك تصور السوق على أساس دور إسرائيل، وبالتالى لم يذكر فلسطين ولبنان والأردن فى هذا الإطار. وقال: هناك إمكانات لهذه السوق الشرق أوسطية الصغيرة فى ارتباطها مع أوروبا. إذن فكرة السوق الشرق أوسطية ليست - فقط - هى البلدان العربية زائد إيران زائد تركيا زائد أثيوبيا وإريتريا طبقاً للمعايير الإنجليزية والفرنسية، بل أيضاً شمال البحر المتوسط. وفى هذا الإطار هناك طرح من مراكز الأبحاث والدراسات الفرنسية وأيضاً من الإيطاليين. بل إن الإيطاليين تقدموا بمشروع من خلال جانى ديميكيلس الذى كان وزير الخارجية، وأنا شخصياً ناقشته فى هذا الأمر. إذن علينا أن نمضى فى هذه الأمور بخطوات مفتوحة للتعاون. وهذا التعاون لن يتحقق إلا بإيجاد تسوية مع سورية وتسوية مع لبنان، ومع نجاح اتفاقية إعلان المبادئ وترجمتها على الأرض. وأنا أعتقد أنه أصبح من مصالح هذا التوجه الإسرائيلى الجديد، وهذا التوجه الفلسطينى الجديد، أن ينجحا - معاً - هذه التجربة، لأنه من دون نجاحها أعتقد أن هاتين القوتين ستنهاران نهائياً. ومع الانهيار ستنهار المنطقة وستقع - مرة أخرى - فى دائرة العنف الدموى المفزعة. وفى هذا الإطار أنا لا أدرى لماذا نحن باستمرار نعتبر أن إسرائيل يمكنها - باستمرار - فعل أشياء نتوهمها مثل أن تبتلع العالم العربى - كيف تبتلع العالم العربى. إنها لم تستطع أن تبتلع الفلسطينيين وبالتالى نحن نحط من قدراتنا فى هذا الإطار.

وفى الواقع نحن نعلق على إسرائيل مسئولية عدم قدرتنا على تكييف أوضاعنا وتقويتها أو بناء قوتنا الذاتية. ومع الأسف هناك مدارس كثيرة فى الفكر العربى - وليس فقط المصرى - دارت فى هذه الدائرة، وأيضاً هناك مدارس عند الإخوة الفلسطينيين، وأيضاً عند الإسرائيليين كانت تتصور مثل هذا. كل ذلك ثبت أنه اصطدم بحركة التاريخ. الآن إذا أقمنا سلاماً شاملاً فى المنطقة، فالسؤال الذى يجب أن نوجهه إلى أنفسنا: هل سنتعاون مع إسرائيل

أم لن نتعاون مع إسرائيل اقتصادياً؟ آخذين فى الاعتبار مصالحنا، كما تأخذ إسرائيل مصالحها فى الاعتبار؟ فهذا سؤال يجب أن نحاول الإجابة عنه، وقد لا تكون هناك إجابة واحدة لكن لا نستطيع الهرب منه. القضية الأساسية - فى هذا الإطار - أن الإسرائيليين اجتهدوا فى وضع عدد من السيناريوهات حول هذا المستقبل. وأزعم أن الفلسطينيين لديهم هذا، لكن لا أزعم أن العرب - وربما المصريين أيضاً - لا أستطيع أن أجزم أن ذلك كان موضع تفكير بقية العرب، لأنه - باستمرار - كان هناك تأكيد على أنه لا إمكان للتعايش وللتفاهم وللتسوية معها. ومن هنا جاءت الصدمة الأساسية حيث وجدنا أنفسنا أمام وضع جديد لم يكن متصوراً، ومن هنا يأتى الكلام الذى كان يقوله سعيد كمال، وهو عدم العلم - مسبقاً - بالاتفاق. وهذا هو تكتيك المفاوضات ولم يحدث أن بلداً عربياً - على الأقل فيما يسمى بلاد الطوق - لم يكن لها اتصالات غير مرئية مع إسرائيل. لم يوجد بلد بما فيها سورية، بما فيها لبنان، بما فيها الأردن، كلهم. لأن هذه قضية طبيعية، فأنت لا تقطع نهائياً مع عدوك مهما بلغ العداء، وبالتالى أنا فى تقديرى أنه علينا أن نأخذ فى الاعتبار أن هناك مصالح متميزة لإسرائيل قد تتناقض معنا فى المستقبل، لكن - أيضاً - هناك فى إطار السلام الشامل إمكاناً لوجود أرضية مشتركة وهذا جديد علينا.

د. عمرو عبد السميع: دكتور على الدين هلال، ترفض إسرائيل - حتى الآن - الحديث عن إعادة اقتسام الموارد المائية فى الضفة، وتطرح بدلاً منها إيجاد موارد مائية بديلة. كيف يمكن فى تصورك أن تتم تنمية الضفة وغزة بما يسمح بإيجاد موارد مائية جديدة، علماً بأن الحل الوحيد المطروح فى هذا الإطار هو تحلية مياه البحر.. وهو أمر مكلف للغاية؟

السفير ديفيد سلطان: استأذنك لأن لى ملاحظة بالنسبة للسؤال، نحن لم نرفض أن نتكلم فى موضوع المياه، وتقسيم المياه من المواضيع التى نتكلم عليها. لكن ما نقوله، وهذا قاله أيضا رئيس الوفد الأردنى فى افتتاح محادثات مجموعة العمل الخاصة بالمياه، وكانت فى النمسا، قال: حتى إذا وجدنا الحلول

لموضوع التقسيم العادل فسيظل الأردن يعانى من نقص المياه، وكذلك الفلسطينيين تنقصهم مياه وإسرائيل تنقصها مياه.

لطفى الخولى: توجد دراسة مهمة فى الجامعة العربية عن قضية المياه، ونحن على بداية القرن. ناقص للبلاد العربية فقط ١٨٠٠ مليون متر مكعب فى السنة، يعنى هناك أزمة مياه فى المنطقة كلها.

السفير ديفيد سلطان: يعنى المسألة الرئيسية فى موضوع المياه هى كيف نُوجد الكميات اللازمة لجميع الأطراف التى تنقصها مياه، وكيف نستعمل - بشكل أفضل - كميات المياه الموجودة.

د. عمرو عبد السميع: دكتورعلى، إذن سيحدثنا فى مسألة كيفية تحقيق النمو بما يسمح بإيجاد موارد مائية جديدة.

دكتور على الدين هلال: قبل أن أجيب عن سؤال حضرتك، أريد أن أنوه لموضوع معين، أنا أصبحت أكثر ميلا إلى أن كلمة السوق الشرق أوسطية أصبحت كلمة سيئة السمعة، وأن إقحامها فى أى نقاش يفسد النقاش ويسممه، لأنه يتم الحديث عنها - أولاً - وكأن هناك مشروعاً محدداً علينا أن نقبله أو نرفضه وهذا غيرصحيح. أو كأنها أحد بنود الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، وهذا غير صحيح، فهناك إشارة بسيطة فقط، إنما الحديث حتى فى الاتفاق الفلسطينى هو عن التنمية الإقليمية التى توجد مظاهر مختلفة لها، وغير صحيح أن هناك مشروع سوق شرق أوسطية، فالتعبير الوارد فى الاتفاقية يقول إن برنامج التنمية سوف يتشكل من عنصرين: برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، وبرنامج التنمية الاقتصادية الإقليمى. هذا الحديث ليست فيه كلمة السوق. وأقول عندما نقرأ مثلا الصحافة المصرية ما بين مؤيد ومعارض أو بعض الصحافة الفلسطينية ما بين مؤيد ومعارض أو الصحافة العربية، نجد أنها تعطى القارئ الانطباع بأن هناك مشروعاً على المنضدة، أى منضدة التفاوض وله مواصفات معينة، وأنا أقول إن هذا غير حقيقى، هذه

المناقشة تدور حول لا موضوع. لا يوجد مشروع رسمى تقدم به أى طرف من الأطراف. هذا الكلام أثير فى المحادثات متعددة الأطراف. طُرح هذا الكلام كأحد الأفكار الظاهرة. لكن التعبير الأدق - لمن يريد أن يتكلم - هو آفاق التعاون الإقليمى بعد قرار السلام وبعد حل المشاكل السياسية، القضية الحالية ليست بناء سوق شرق أوسطية أولاً، ولما تتأمل فى الموضوع تجد أنها عبارة زائفة لأن كلمة سوق لها معنى فنى. لم تصل إليه بعد أوروبا الغربية، بعد ٢٥ عاماً من محاولات التكامل الاقتصادى، لم تصل - بعد - إلى سوق بالمعنى الفنى، والذى يقصد به حرية التجارة وحرية انتقال عناصر الإنتاج، وحرية انتقال البضائع وحرية انتقال البشر والأيدى العاملة، وحرية انتقال رؤوس الأموال ومن الكلام الشائع أيضاً بنك الشرق الأوسط، البنك الأوروبى يواجه أزمات فى التمويل. وهو يمثل اقتصاديات قوية وقادرة. أنت تتكلم عن احتمالات وآفاق يختلط فيها التصور بالأحلام، أى أنه يمكن بعد ٢٠ عاماً أو ٢٥ عاماً يحدث شىء، إنما يجب ألا نتعامل مع هذه الأمور وكأنها معروضة على صانع السياسة أو معروضة لكى نختار أحد البدائل.

وسواء استخدمنا سوق شرق أوسطية أو تعاونا إقليمياً، فإن معناها معروف وإنما عندما نقول التعاون الإقليمى، فإن هذا يبدأ بالتعاون لحل بعض المشاكل الإقليمية مثل مشاكل تلوث المياه فى المنطقة، مشاكل الأوبئة والأمراض فى المنطقة، مشاكل البيئة لأن هذه مشاكل لا يمكن التعامل معها داخل الحدود السياسية لأى دولة، لا فى منطقتنا ولا فى أى منطقة أخرى من مناطق العالم، ولمواجهة مكاسب محتملة، كذلك التعاون فى مجال السياحة والتعاون فى مجال كذا وكذا. أنت تتكلم - إذن - إما عن مشاكل إقليمية تقتضى الفطنة والحكمة والتعاون أو التنسيق بين السياسات بخصوصها، أو تتكلم عن آفاق للمنافع المتبادلة قد يكون من الحكمة - أيضاً - الدخول فيها. لكن لا هذا ولا ذاك توجد بشأنه خطط عملية أو اقتراحات محددة، علينا أن نقبلها أو نرفضها. وإنما ما أقوله- وهذا تأكيد لكلام الأستاذ لطفى- أن هناك تحولاً مهماً

فى المنطقة، فأنت تنتقل من وضع سياسى معين قام على النفى المتبادل وعلى حالة عداء. إلى بدايات مرحلة جديدة، إذن فكرة أو موضوع التعاون الإقليمى عموماً أصبح موضوعاً على مائدة التفكير وليس مائدة صنع القرار. لا بد لهذا التعاون كى ينجح أن تكون أولاً: المشاكل السياسية الإقليمية الرئيسية قد حُلت. ثانياً: أن هذا التعاون لن يُفرض من الخارج وإنما ينبع من الداخل، ثالثاً: أن كل طرف شارك فيه بالقدر الذى يخدم مصالحه، ومن ثم سوف تسعى - ولها شرعية فى هذا - لأن تطور المجالات التى قد تتصور أنها فى منفعتها أو مصلحتها، وتضع هذه الأمور فى جدول الأولويات. إنما نفس هذا الحق موجود لدى دولة فلسطين، وموجود لدى دولة مصر، ولدى دولة سورية، ابتداء من اتخاذ القرار بالتعاون، وانتهاء بأى مجالات أو أى مواضيع. شرط هذا التعاون هو المنافع المتبادلة. ما هى المنافع التى يرتضيها أو يتصورها كل طرف لنفسه أو لدولته، موضوع المياه هو أحد هذه المواضيع المطروحة.

المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط من المناطق التى تعانى من نقص مياه ومشكلة المياه مشكلة أساسية، بحيث أنه - حتى فى البلاد الغنية نسبياً بالمياه مثل مصر - أصبحت المياه مقيّدا رئيسيا للتنمية، لأن أى استصلاح أراض يعنى مياها، وغير هذا فإن ارتفاع مستوى المعيشة يعنى مزيداً من استهلاك المياه. مجرد الارتقاء الاجتماعى بالمواطن ودخول المياه النظيفة فى منزل كل مواطن يعنى زيادة فى الاستهلاك، ومن هنا مصر تسعى إلى عمل قناة جونجلى وتتعاون مع دول حوض وادى النيل لزيادة حصتها من المياه. إذا كان هذا بالنسبة لمصر، فالموضوع نفسه بالنسبة لتركيا وسورية والعراق فيما يتعلق بالفرات، بالنسبة للأردن وإسرائيل وفلسطين فيما يتعلق بنهر الأردن، إذن هناك مشاكل مياه، وأتصور أننا نواجه هنا مشكلتين: كيف نُرشد استخدام الكميات الحالية من المياه، من خلال استخدام تكنولوجيات أكثر تقدما فى مجال الزراعة، لأن الزراعة هى التى تأخذ الجزء الأكبر من المياه، كيف نرشد استخدام ما هو متاح، وثانياً: كيف نوسع الكمية المتاحة من المياه بمزيد من

الآبار، ومن خلال التحلية وحفظ مياه الأمطار عندما تحدث، إنما سيبقى الموضوع الأساسى أنه ليس من حق طرف- أو غير إسرائيل - القول بأن موضوع المياه ليس على مائدة المفاوضات، أو أنها ترفض - من حيث المبدأ - البحث فى الموضوع ، ومن ثم كان كلام السفير الإسرائيلى مهماً للتوضيح الذى أبداه فى البداية بأن هذا الموضوع قابل للتفاوض.

لطفى الخولى: لأنه لو لم يكن قابلا للتفاوض فمعناها حرب جديدة.

على الدين هلال: هذا سيكون أحد مجالات الصراع أو التنافس الرئيسية فى المنطقة بعد هذا. وأتصور أيضاً - تأكيدا لكلام الأستاذ لطفى - أن طرح قضية الشرق الأوسط فى مواجهة النظام العربى فيه قدر من التفكير بمنطق المزاوجة (أيهما تفضل الشتاء أم الصيف - السفر بالطائرة أم بالقطار)، أكثر مما فيه من الحقيقة فوجود ترتيبات حول قضايا معينة بحيث يشترك العرب وغير العرب فيها لا يعنى - بالضرورة أو بالحتم - تهديداً للهوية العربية أو تهديداً للنظام العربى.

لطفى الخولى: أتفق مع ما قاله على الدين هلال فى أنه ليس هناك مشروع محدد القسمات لما يسمى سوق شرق أوسطية، لكن هناك استخدام لهذا التعبير خلال المحاجاة السياسية بين إسرائيل وبين بقية البلاد العربية. ولا نستطيع أن نقول أو نجزم بأن إسرائيل لم تفكر فى مشروع شرق أوسطى. وأنا فى تقديرى أن إسرائيل وأجهزة بحثها تعمل على هذا الموضوع، وهذا حقها، وهو أيضاً ضرورة لإسرائيل، وهو - فى تقديرى - يمثل ضرورة لإسرائيل الجديدة التى تريد أن تصبح جزءاً من المنطقة وليس امتداداً للغرب، وتعيش من خلال أنها جزء من هذه المنطقة واقتصادياتها، بالإضافة إلى العامل الدولى، أيضاً الأتراك لديهم مشروع. صحيح أنه ليس متكاملاً، ولكن الأتراك واضح أن لديهم عدداً من المشروعات تحدث عنها الرئيس الراحل تورجوت أوزال، ولما زار مصر تحدث - أيضاً - عن هذا الموضوع، بالإضافة إلى العامل الدولى، أى

عامل الاتجاه نحو الأسواق الكبيرة، وأنا فى تقديرى أن السوق العربية ليست سوقاً كبيرة، هى سوق تحمى المصالح العربية فيها، ويمكن أن تكون هناك مصالح مشتركة. لكن هى فى النهاية سوق حوالى ٢١٠ ملايين على بداية القرن الحادى والعشرين، وهى سوق صغيرة. وأنا أرى أن الخلط هو - فى الحقيقة - خلط أيديولوجى / سياسى، لأن بعض القوى العربية طرحت موضوع الهوية، وحاولت إظهار أن هناك محاولة أو مؤامرة من إسرائيل لاستبدال الهوية العربية بهوية إقليمية شرق أوسطية، ونحن نرى فى أدبيات الفكر القومى العربى من يطرح هذا الموضوع - منذ زمن - على أساس أنه يمثل هوية حوض بحر أبيض بدلاً من هوية عربية، أو هوية آسيوية - أفريقية بدلاً من هوية عربية وهوية إسلامية، وهذا الطرح غير الدقيق - فى الحقيقة - يقفز على معطيات الواقع وينطوى على تصورات أقرب إلى الوهم منها إلى الحقائق، سواء فى وضعها الراهن أو فى المستقبل المنظور، وهذا يؤدى إلى الخلط الخطير الذى تحدث عنه الدكتور على، لكن هناك مشروعات - ربما غير مكتملة - ذات طابع إقليمى، والإقليمى - هنا - يتعدى فى الحقيقة الواقع العربى بدخول إسرائيل.

د. على الدين هلال: لا خلاف حول هذا، أنا أقول هناك أفكار مطروحة على الساحة، ولا يوجد مشروع محدد مطلوب منا أن نقول بشأنه نعم، نقبل أو لا نقبل، لأننا عندما نتحدث عن مشروع محدد فلا بد أن نتساءل أين إيران، فهل من الممكن إقامة نظام اقليمى شرق أوسطى بدون إيران، وأيضاً ماذا عن العراق؟ هل ممكن أن أعمل نظاماً شرق أوسطى والعراق ليس جزءاً منه؟ وكذلك أين تركيا؟ لا يجب تصوير موضوع الشرق الأوسط وكأنه علاقة العرب بإسرائيل لتحقيق الاستقرار فى المنطقة فحسب.

إذا كنا - فعلاً - نريد الأمن والاستقرار الإقليميين فلا بد أن يكون مفتوحاً - أياً كانت نقطة البدء - لكل القوى الفاعلة أو القوى الأساسية فى المنطقة التى تحقق مشاركتها الاستقرار، والتى يكون بقاؤها خارجه مهدداً لهذا الاستقرار.

السفير سعيد كمال: أقترح على الندوة أن يكون كلام على الدين هلال أساساً لطرح موضوع السوق الشرق أوسطية.

د. عمرو عبد السميع: هل يعتقد إيمانويل ماركس أن الاقتصاد و«البيزنس» يمكنهما مواجهة العداء المتراكم بين العرب وإسرائيل؟

د. إيمانويل ماركس: تاريخياً نعرف جميعاً أن الشعوب التى تكره بعضها يمكن أن تصبح فى حالة صداقة، وأعتقد أن العملية أكثر سرعة مما يظن الكثيرون، لكن أرى أن موضوع الاتحاد الاقتصادى كما قيل الآن ليس سهلاً، فهذه قضية تحتاج إلى وقت طويل، وإذا نظرنا إلى الدول العربية، سنجد أن لديها خبرة طويلة فى التبادل الاقتصادى، لكن - حتى الآن - الأساس هو تبادل القوى العاملة بينها، أكثر من تبادل السلع.

أما الجانب الإسرائيلى فهو ليس مستعداً لدخول سوق مشتركة، وهذه حقيقة، وما ينبغى أن نركز عليه الآن هو أمور من نوع المرافق الأساسية، أو البنية التحتية مثل الطرق والكهرباء والتليفونات أيضاً، فحتى الآن يتم الاتصال التليفونى بين إسرائيل ومصر عن طريق إيطاليا، حيث لا يوجد اتصال مباشر يربط البلدين، وهذا يحتاج إلى وقت طويل، أما الدور الدولى فأعتقد أنه سيتركز فى بند رئيسى يتعلق بمشكلة اللاجئين، وأساساً اللاجئين الفلسطينيين لكن - أيضاً - اللاجئين الإسرائيليين وهذه المشكلة تحتاج إلى كثير من الاستثمار.

د. عمرو عبد السميع: سيادة اللواء أحمد عبد الحليم.. هل تعتقد أن التعاون الاقتصادى يساعد على بناء علاقات جيدة بالفعل بما يؤدى إلى تراجع أهمية الترتيبات الأمنية والاستراتيجية؟

لواء. أحمد عبد الحليم: من الناحية النظرية لا شك أن التعاون الاقتصادى يوجد نوعاً من المصالح بين الأطراف، فإذا أمكن وجود هذه المصالح تصبح القضايا الأمنية أكثر سهولة فى التعامل معها، ولكن هذا ليس هو الوضع

الحالى - حتى الآن - فى المنطقة برغم الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، صحيح أن الحديث عن علاقات عربية - إسرائيلية، وعلاقات تعاون عربى - إسرائيلى، وتعاون إقليمى - خاصة مع آمال التطور فى العلاقات الإسرائيلية / السورية / الأردنية / اللبنانية - يدفع المنطقة تجاه ما نصبوا إليه من ناحية الاستقرار وبالتالى التعاون الاقتصادى، لكن - أيضاً - الأمر المهم فى هذا الموضوع هو النوايا الحسنة من كل الأطراف، حتى يمكن تدعيم القضايا الأمنية، وبالتالى القضايا الاقتصادية، أو العكس أى تدعيم القضايا والمصالح الاقتصادية مع القضايا الأمنية فى هذا الإطار أقول إن الشرق الأوسط مقدم على مرحلة تاريخية جديدة لم يسبق له أن مر بها من قبل ومن هنا ضرورة الرؤية الكاملة المتكاملة فى كل الأمور التى تحدث فى المنطقة، وإذا دخلت فى الموضوع مباشرة أقول إن الوضع الحالى الذى يفترض أن القضايا الزمنية هى جوهر الاهتمام الإسرائيلى فهى أيضاً - كذلك - بالنسبة لباقى أطراف المنطقة.

ويجبرنى هذا أن أقول إن جوهر القضايا الأمنية فى المنطقة فى الوضع الحالى، هو قضايا التوازن الاستراتيجى والتوازن العسكرى، وينبع منها أمران رئيسيان أتحدث عنهما - بسرعة - فى هذه الجلسة، الأمر الأول: هو عناصر التفوق الإسرائيلى فى المنطقة والتى تفرض على باقى الأطراف ضرورة رؤية قضايا الأمن بشكل أكثر تجسيماً. الأمر الثانى: مجموعة من المصطلحات الجديدة الأمنية/ السياسية/ الاستراتيجية، التى أدخلتها إسرائيل فى المنطقة وتبنى عليها أسس إقامة الاقتصاد وقضايا الأمن، الأمر الأول هو تكرار للقضايا التى نقولها - دائماً - وهى عناصر التفوق التى تنحصر فى الأساس فى التفرد النووى، وفى السبق فى الدخول إلى المجال الفضائى بكل أبعاده، ثم - أيضاً - فى المجال التقليدى ضمان التفوق النوعى والعددى فى بعض الأحيان وهو ما تضمنه الولايات المتحدة عن طريق مبدأ التفوق النوعى ثم التفوق فى المجال العلمى والتكنولوجى الذى يحقق التفوق فى باقى المستويات مما يعطى للفجوة التكنولوجية بين إسرائيل وباقى الأطراف معانٍ جديدة، من هذا المنطلق، ومن

هذه المعانى الجديدة، ومن هذه الفجوة التكنولوجية والعلمية بين إسرائيل والعرب، تنطلق المصطلحات الجديدة وسأمس بسرعة ثلاثة مصطلحات تتحدث عنها إسرائيل - صراحة - فى اللقاءات غير الرسمية، المصطلح الأول قضية «توازن الرعب» وحينما طُرحت هذه الفكرة - فى البداية - كان التصور هو أن «توازن الرعب» يعتمد على وجود طرفين لديهما إمكانات واحدة، وبالتالى لا يستطيعان أن يستخدما سلاحاً ما ضد بعضهما البعض، بنفس المنطق الذى كانت عليه قضايا التوازن النووى فى المسرح الأوروبى، ولكن التفسير الإسرائيلى لقضية «توازن الرعب» كان غريباً للغاية، «فتوازن الرعب» فى المفهوم الاستراتيجى الإسرائيلى يعنى تفوق إسرائيل فى سلاح ما أساسه السلاح النووى بالشكل الذى يجعل لها اليد العليا تماماً فى المنطقة، بما يدخل الرعب فى قلوب بقية الأطراف من أن تنشأ صراعات مسلحة جديدة ومن هنا توازن الرعب مخالف للمعانى المفهومة.

وهناك مصطلحان آخران هما الردع ثم مفهوم التوازن بشكل عام، والردع من وجهة نظر إسرائيل يعتمد على الردع النووى، والإصرار على استمرار صد الردع بهذا المفهوم، ومن هنا ففى قضايا الردع، ورغم الأفكار الإسرائيلية الأمنية الجديدة التى تدخل على المنطقة، والتحول من حل القوة الهجومية الاستراتيجية لصالح الدفاع الاستراتيجى بشكل عام، نجد أن هناك توازناً فى هذه العملية خلافاً لما يجرى - على سبيل المثال - فى الولايات المتحدة الأميركية، التى هى الأصل بالنسبة لإسرائيل فى هذا المجال، فى الولايات المتحدة عملية إنشاء القوة الدفاعية الاستراتيجية تقوم على حساب الهجوم الاستراتيجى، لكن فى إسرائيل هناك هذا التوازن، قضية التوازن - فى حد ذاتها - من مراقبتنا لهذه العملية، ومن بعض اللقاءات مع بعض الإسرائيليين، تكتسب معنى هو توازن بين إمكانات إسرائيل وقدرتها على اتخاذ القرار السياسى، يعنى ليس هو التوازن بين إسرائيل وبين بقية الأطراف بقدر ما هو مواكبة القرار السياسى مع قدرة العلم والتكنولوجيا، وما تقدمه لإسرائيل سواء كانت هذه القدرة ذاتية أو عن

طريق معاونتها من الخارج، وبالتالى فالتوازن فى كل الأمور هو تفوق لإسرائيل على بقية الأطراف وليس توازناً للأطراف معاً، من هنا تنشأ فكرة ضبط الأمن وهى من الأفكار الجديدة التى طُرحت فى الحديث مع الإسرائيليين، فقضية ضبط الأمن من وجهة نظر إسرائيل ولظروف كثيرة، أساسها ما يطلقون عليه قضايا الانكشاف الجيواستراتيجى التى تعتمد على الجغرافيا والعدائيات والأسلحة الموجودة حولها، وكل هذا يدفع إسرائيل لأن تتصور ضبط الأمن فى المنطقة بتحقيق كل مزايا الأمن لإسرائيل، وأن تقوم بقية الأطراف بمواءمة مواقفها بناء على هذا الضبط الإسرائيلى.

هذا النوع من الضبط يأتى - بالقطع - على حساب قضايا أمنية للجانب العربى، والنتيجة مع بقاء هذه المجموعة من الأفكار الجديدة التى تطرحها إسرائيل، هو استمرار - كما قلت من قبل - التوتر فى المنطقة، مع وجود احتمالات لتفجر الموقف إن لم يكن الآن، فعلى الأقل فى الآجال المتوسطة والبعيدة.

السفير سعيد كمال: واضح أن كل ندوة صحفية أو دائرة بحث تغنى التى بعدها، وإذا استطعت أن ألخص ما جرى خلال هذه الندوة، فمن الواضح أنه فى خصوصية بدء التفاوض حول بعض مبادئ إعلان الاتفاق خاصة فى موضوع غزة وأريحا، نحن نعتبره - بالإضافة إلى الالتزام الزمنى والموضوعى بالقضايا الأخرى - نعتبره هو البداية، وكما وضح أن سفير إسرائيل والبروفيسور ماركس ركزا - بشكل متمايز - بين الالتزام بالموقف الرسمى والحديث عن مستقبل التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على أساس من النوايا الحسنة. وظهر أن الفلسطينيين - كونهم يعتبرون أنفسهم هم الضحية - يتطلعون إلى إبداء حُسن النوايا بإجراءات عملية من الجانب الإسرائيلى وفق جدول زمنى بحيث يعرف الشعب الفلسطينى مسبقاً نوايا إسرائيل عندما يتبلور هذا فى إطار لجنة غزة - أريحا بخصوص المعتقلين والمبعدين، وبخصوص فك الحصار من الزوايا الإنسانية عن مدينة القدس. وهو ما يجرى الآن - من

الناحية العملية - التفاوض حوله. ولكن أنا من الذين يرون أن قضية الإفراج عن المعتقلين هى نقطة الانطلاق فى بناء جسور الثقة، وأن يتحول مجرد الحديث بنوايا طيبة إلى أفعال طيبة على الأرض. هذا أولاً، وثانياً الحديث عن إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة، هو حديث بدأ - نظرياً - منذ فترة وتدرج فيه الفلسطينيون، وفى منظمة التحرير عندما اخترقوا الميادين الدولية دفاعاً عن أن هناك شعباً فلسطينياً لا بد أن يكون له كيان فلسطينى، وأن إسرائيل لها الحق فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها من الطرف الرئيسى فى الصراع وهو الطرف الفلسطينى.

هذا لا يوجد عليه خلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن يوجد خلاف على الأساليب والتطبيق والمنهج للوصول إلى هذا الهدف. هناك من يرى فى المنظمة أن التدرج هو أفضل وسيلة حتى لا نقع فيما وقع غيرنا فيه، وهم يملكون أكثر مما يملكه الفلسطينيون، عندما أخذوا الاستقلال دفعة واحدة وإنتهى عبر ١٠ أو ١٥ سنة إلى الفقر والجوع والدولة التائهة، نحن لا نريد أن نكون هكذا، هذا ليس ضياعا ولا فقدان ذاكرتنا، بالتطلع نحو الاستقلال، قلت إن المصالح الفلسطينية الوطنية تقتضى أن يكون هنالك اتجاه كونفيدرالى بين الفلسطينيين، بين الشعب الفلسطينى، بين دولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية وهنالك أيضاً تعاون اقتصادى لا بد أن يكون - بحكم الواقع - ويبدأ بأطراف ثلاثة وهى إسرائيل وفلسطين والأردن مدعومة بمصر، فمصر دولة عربية كبيرة ذات وزن وذات إمكانات وهى دولة مجاورة، وهناك مصالح عربية متبادلة شأن ذلك مصر مع ليبيا، وشأن ذلك مصر مع السودان، هذا هو التفكير الموجود وهو الغالب فى الموضوع. هنالك من يتوق إلى الاستقلال ودولة مستقلة وأن تكون مستمرة كدولة مستقلة، وهو عبارة عن نتاج لحرمان الشعب الفلسطينى منذ الانتداب البريطانى وصولاً إلى اقتطاع أو انضمام أجزاء من فلسطين إلى الأردن، مع إقامة دولة إسرائيل وبدء الصراع العسكرى، وحرمان هذا الشعب من موضوع الكيان والهوية والوطن يؤدى إلى شوق لأن

تكون له دولة مستقلة، فهنا الاستقلال هدف، ولكن الوصول إليه لا بد أن يكون ضمن برنامج اقتصادى/ سياسى/ أمنى تعبوى قائم على وضوح رؤية فى كيفية حشد الإمكانات المتوافرة لدينا داخل الأرض وخارجها، إذن لا يوجد هنالك فيتو من الجانب الإسرائيلى.

والسفير الإسرائيلى قال: هناك خيارات مفتوحة لا نريد أن نتحدث عنها مسبقاً، ولكن تحدثت عن كيف نفكر نحن حول هذا الخيار الذى نراه نهاية المطاف بالنسبة إلى مصالحنا وأهدافنا الوطنية. لا ننكره ولا يجوز أن ننكره، وإن لم يكن أثير هذا الموضوع - بعمق - حول القضايا التى ستكون فى نهاية المرحلة النهائية: قضية اللاجئين، قضية الحدود، قضية المستوطنات، قضية القدس، وأعتقد أن الوقت سيأتى للتحدث عنها بشىء من العمق والتفصيل، وانتقلت الندوة للحديث عن أسئلة تفصيلية، وأنا لست عسكرياً - طبعاً - ولكن حاولت أن أفهم من قراءاتى ما هو موضوع أريحا؟ ولا شك أن الإسرائيليين يفكرون ونحن نفكر، لقد اخترنا أحد القيادات العسكرية الفلسطينية التى ستنضم إلى هذه الجولة من المفاوضات حول أريحا وهو العميد عبد الرزاق يحيى الذى يملك إمكانات وخبرات واسعة، بالإضافة إلى الاستعانة بالخبرات المصرية مثل اللواء أحمد فخر كى يساعدنا فى ذلك، ونحن نطمح ألا نضع سور النوايا مسبقاً، إنما أيضاً يقابلنا الجانب الإسرائيلى فيطرح ما عنده مباشرة على المائدة ولا نريد أن نخسر وقتاً كما قال السيد شيمون بيريز، وأمامنا شهران فلا نريد المداورة والمحاورة.

ولندخل على طول الخط حتى نصل إلى ما هو أبعد من الاتفاق وهو النظرة إلى الاستقرار والازدهار فى المنطقة.. النقطة التى تخرج عن دائرة هذا الموضوع، هى موضوع الحل الشامل، أو بداية حل أو كما عبر عنه السيد اللواء عبد الحليم وقال إنه جزء من الحل الشامل. الحقيقة هو من ناحية التوصيف جزء، ولكنه أساس الحل الشامل. أنا بغض النظر عن الأسلوب الذى اتبع وأزعج البعض، أقول نصيحة من واحد مجرب، وأنا لا أدعى علماً، ولكنى

أقولها واضحة لأشقائى: ابدأوا كما بدأنا فى عام ١٩٨٠ عندما اخترنا الطريق المتدرج، عندما بدأنا فى الحديث وفتح حوار هادئ وموضوعى مع قادة اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة حتى وصلنا إلى هذا. سورية دولة ولكن نحن لسنا دولة، نحن الطرف المعقد فى الصراع. وصلنا فى نهاية المطاف، ولم نصل عن طريق حوار - فقط - فكرى وإنما أيضاً كانت هناك ممارسة على الأرض أثبت فيها الفلسطينيون جدارتهم بأن تكون لهم حياة هادئة مستقرة مع الجوار. إذن أعتقد أن هذه إحدى النصائح التى أسديها، مع تقديرى للولايات المتحدة ودورها وتحركها واهتمام الرئيس كلينتون بأن يتحقق فى عهده السلام الشامل، وكذلك أريد أن أذكر إسرائيل بأن الحكومة الحالية إذا كانت تعتقد فقط بأن الجانب الفلسطينى سوف يعطيها مدى أكثر فى الجمهور الفلسطينى فأنا لا أعتقد هذا. لأنه مع الزمن الجمهور ينسى وآخر سنتين للحكم الإسرائيلى يجب أن يكون قد تم الوصول إلى تسوية ترضى سيكولوجية الجانب السورى أكثر ما ترضى الجانب الإسرائيلى. فإذا كان الموضوع هو موضوع الاعتراف، فإسرائيل تريد اعترافاً من سورية، وتريد سفارة لها فى سورية حتى تنسحب من الجولان، أعتقد أن البدء بحوار هادئ بالاضافة إلى التفاوض الذى تأجل شهراً أو اثنين أو ثلاثة، حوار هادئ موضوعى فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا، بينها وبين اللوبى اليهودى، هذا سيساعد كثيراً وسوف يلعبون دوراً قوياً جداً، لأن وقف حالة الحرب من الجانب السورى يقابله - انسحاب ضمن جدول زمنى - سوف ينهى المشاكل، وأنا - هنا - لا أعتقد أن السيد رابين سوف يخسر بل بالعكس سوف يكسب فى الانتخابات وسوف يكسب خطوة مهمة وقوية على صعيد التطبيع مع سورية ولبنان وبالتالى ستكون الأبواب العربية الأخرى مفتوحة، وأنتقل إلى الموضوع الثالث الذى تحدثنا فيه كثيراً وهو الترتيبات الإقليمية. وما ذكره على الدين هلال هو حقيقة مماثلة للواقع، أو هو الفرق بين الأحلام والواقع، فقد طرح الشعار، وانتشر فى الصحافة وتلقفته دور البحث. ولكننى لا أنسى أننى كنت فى ندوة سنة ١٩٨٤ فى مونتريال وكان شيمون

بيريز موجودا هناك، ورفض مقابلتى، طبعاً لأنه كان هناك اضطرار، ولكن استطعت أن آخذ أفكاره على الورق لمشروع مارشال وقدمته إلى القيادة الفلسطينية، قلت إن هذا المشروع إذا قبلناه نحن الفلسطينيون - كجزء من الامة العربية - يمكن أن يشكل فى الذهن الإسرائيلى حقيقة أننا نريد التعايش بين شعبين لتكون لهما دولتان. لكن كان الوقت مبكراً، كان الحديث من طرف أحد قادة إسرائيل وهو شيمون بيريز حول هذا الموضوع نظرياً. لكن لكى أصل إليه لابد من اتفاقات سلام مع الدول العربية وتطبيع مع الدول العربية.

ومن هنا أريد أن أقول شيئاً عند ما جلسنا فى نيويورك طلب منى الدكتور عصمت عبد المجيد أن اقرأ خطاب شيمون بيريز، فقرأته ثم ناقشته وأنا فى ضوء هذا الحديث الذى سمعته سواء من الدكتور على الدين هلال أو من السفير والسيد إيمانويل، أعتقد أنه على الجامعة العربية - ولو نظرياً - أن تفتح هذا الموضوع لكى تستنير وتنير الجانب العربى فى مسألة ما أطلق عليه السوق الشرق أوسطية حتى لا يضيع من الذهن العربى ما قاله الأستاذ لطفى الخولى عن فكرة السوق العربية وأنها لا تتعارض مع مستقبل قادم لفكرة إقامة سوق شرق أوسطية، على أساس من المساواة بين كل الأطراف، هذا حلم نرجو أن يصبح واقعاً، ولكن أعتقد أن على الجامعة العربية دوراً فى ذلك وأعتقد أن ما يجول فى ذهن الدكتور عصمت كأمين عام لجامعة الدول العربية، أنه يريد أن يستبق الموضوع حتى يحفظ هذا البيت، وهو بيت العرب أو الكيان العربى. ففى تحركه نحو تكامل اقتصادى تسعى له الجامعة العربية لابد أن يبحث هذا الموضوع حتى يزيل المخاوف ويزيل الشكوك، وأعتمد فى ذلك على ما قاله الدكتور على الدين هلال، ولذلك فإقامة ندوة أو دائرة حوار فى الجامعة العربية أمر مطلوب، حتى ينتهى من الذهن العربى ولدى المثقفين العرب ما ذهبوا إليه من المخاوف واستغلال الفلسطينيين من منظور أنهم سيكونون الجسر للهيمنة الإسرائيلية والهيمنة التكنولوجية إلى آخره.

أقول - فى النهاية - إن الدخول إلى دائرة التطبيق يحكمه عاملان من وجهة نظرى: